جميل حمداوي

من أجل تنمية مستديمة

المؤلف: جميل حمداوي

الكتاب: من أجل تنمية مستديمة

الطبعة الأولى 2017م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الإهـــداء

أهدي هذا الكتاب إلى أستاذي العزيز الدكتور محمد قاسمي اعترافا بجميله، وتقديرا لمكانته العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الإهداء

الفهرس.....5

المقدمة.....6

الفصل الأول: التنمية ومستلزماتها.....9

الفصل الثاني: العلاقة بين البيئة والتنمية..... 71

الخاتمة.....96

ثبت المصادر والمراجع.....98

المقدمة

يتناول كتابنا هذا ميدانا من أهم ميادين علم الاجتماع، ويتمثل في سوسيولوجيا التنمية (La sociologie du développement) التي تعنى بدراسة التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. ويبدو أن هذا المصطلح أكثر شيوعا في الحقل الإنجليزي منه في الحقل الفرنسي، ويهتم هذا الفرع بطرح مجموعة من الأسئلة الجوهرية والمؤرقة والدقيقة حول التنمية المحلية، والتنمية القروية، والتنمية الحضرية، والتنمية الجهوية، والتنمية الوطنية...

ويستند علم اجتماع التنمية إلى عدة علوم ، مثل: التاريخ، والجغرافيا، وعلم الاقتصاد، وعلم السياسية، والأنتروبولوجيا، وعلم الإدارة، وعلم التدبير، والإيكولوجيا...

ويهتم علم اجتماع التنمية بتوصيف الظواهر المجتمعية والبيئية والاقتصادية والتنموية، في ضوء مقاربة نسقية تفاعلية، بنقد التنمية الملوثة للبيئة ومواردها المحدودة، واقتراح الحلول والممكنة للحد من الآفات السلبية التي تؤثر في مسار التنمية وتعوقها.

ومن أهم رواد علم اجتماع التنمية إميل دوركايم(E.Durkheim)[1]، وماكس فيبر(Max Weber)، وكارل ماركس(K.Marx)[2] ، وجورج بلانديير(Georges Balandier)[3]، وروني دومون

---

[1] - Émile Durkheim, **De la division du travail social.**1893.

[2]- ***Le Capital, tome I*** (1867)

[3] - Georges Balandier : (dir.) **Le Tiers-Monde, sous-développement et développement,** Paris, PUF-INED.1957 ; **Les pays sous-développés: aspects et perspectives**, Paris, cours de droit 1959 **; Les pays en voie de développement : analyse sociologique et politique,** Paris, cours de droit1961.

(René Dumont)[4]، وألان توران (Alain Touraine)[5]، وسمير أمين[6]، وإمانويل واليرشتاين(Immanuel Wallerstein)[7]، وسيرج لاتوش(Serge Latouche)[8]، وجيلبير ريست (Gilbert Rist)[9]، وجان بيير أوليفيي دو ساردان(Jean-Pierre Olivier de Sardan)[10]، وفيليب لافين ديلفيل(Philippe Lavigne-Delville)…

إذاً، كيف تتحقق التنمية؟ ولماذا تتحقق التنمية؟ وما أهم العوامل التي تسهم في تحقيق التنمية؟ وما آثار التنمية في المجتمع؟ وما انعكاسات المجتمع على التنمية؟ وما علاقة التنمية بالبيئة؟

هذا ماسوف نرصده في كتابنا هذا الذي عنوناه بـ**(من أجل تنمية مستديمة)**، على أساس أن ثمة علاقة جدلية وتفاعلية ونسقية بين التنمية والبيئة إيجابا وسلبا.

---

[4] -René Dumont : **Le mal-développement en Amérique latine. Mexique, Colombie, Brésil** avec Marie-France Mottin, 1981 (Le Seuil, Paris, coll. « L'Histoire immédiate »)

[5] -Alain Touraine : ***Sociologie de l'action***, Paris, Éditions du Seuil, 1965, 506 p.

[6] - Samir Amin : **L'impérialisme et le développement inégal**, 1976.

[7]-Immanuel Maurice Wallerstein : **Les Inégalités entre les États dans le système international : origines et perspectives**, Centre québécois des relations internationales, 1975.

[8] -**Serge Latouche : Faut-il refuser le développement ?,** Paris, PUF, 1986.

[9]- Gilbert Rist : **Il était une fois le développement** (avec Fabrizio Sabelli), Éditions d'en bas, coll. « Forum du développement », Lausanne, 1986

[10] -Olivier de Sardan J.-P. 2005. Anthropology and development. Understanding contemporary social change. London: Zed Books.

وأرجو من الله عز وجل أن يلقى هذا الكتاب المتواضع رضا القراء، وأشكر الله شكرا جزيلا على نعمه الكثيرة، وأحمده على علمه وصحته وفضائله التي لاتعد ولا تحصى.

الفصل الأول:

التنمية ومستلزماتها

يعد موضوع التنمية من أهم المواضيع التي انصب عليها علم الاجتماع بالدراسة والفحص والتوصيف والتقويم؛ لما لهذا الموضوع من أهمية في بناء المجتمعات وتطويرها وتغييرها بشكل إيجابي، وأيضا من أجل اللحاق بركب التقدم والرفاهية والازدهار. وبذلك، فقد شغل موضوع التنمية كثيرا من الباحثين العرب والغربيين على حد سواء، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بتوصيف واقع بلدان العالم الثالث، أو ما يسمى أيضا بالدول المتخلفة، أو دول الجنوب، أو الدول السائرة في طريق النمو ، وتشخيص عوامل تخلفها، ورصد مجمل سلبياتها، وتحديد مشاكلها ومعوقاتها التنموية، واقتراح السبل الحقيقية للنهوض والإصلاح والتغيير وتحقيق التنمية المستديمة[11].

المبحث الأول: تعريف التنمية لغة واصطلاحا

يعرف ابن منظور لفظة التنمية في (لسان العرب) بقوله:" نمي:النماء: الزيادة. نمى نميا ونميا ونماء: زاد وكثر، وربما قالوا ينمو نموا ...

وأنميت الشيء ونميته: جعلته ناميا . وفي الحديث : أن رجلا أراد الخروج إلى تبوك ، فقالت له أمه أو امرأته كيف بالودي ؟ فقال : الغزو أنمى للودي أي ينميه الله للغازي ويحسن خلافته عليه . والأشياء كلها على وجه الأرض نام وصامت : فالنامي مثل النبات والشجر ونحوه ، والصامت كالحجر والجبل ونحوه .

ونمى الحديث ينمي : ارتفع . ونميته : رفعته . وأنميته : أذعته على وجه النميمة ، وقيل : نميته مشددا أسندته ورفعته ، ونميته ، مشددا، أيضا : بلغته على جهة النميمة والإشاعة ، والصحيح أن نميته

[11] - نقول: تنمية مستديمة ؛ لأنه من استدام الأمر مستديم، ويقال مستدام فيه.

رفعته على وجه الإصلاح ، ونميته ، بالتشديد : رفعته على وجه الإشاعة أو النميمة . وفي الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ليس بالكاذب من أصلح بين الناس فقال خيرا ونمى خيرا . قال الأصمعي: يقال: نميت حديث فلان، مخففا، إلى فلان أنميه نميا إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير...

ولهذا قيل : نمى الخضاب في اليد والشعر إنما هو ارتفع وعلا ، وزاد فهو ينمي ، وزعم بعض الناس أن ينمو لغة . ابن سيده : ونما الخضاب ازداد حمرة وسوادا ...

قال الأصمعي: التنمية من قولك نميت الحديث أنميه تنمية بأن تبلغ هذا عن هذا على وجه الإفساد والنميمة، وهذه مذمومة والأولى محمودة ، قال : والعرب تفرق بين نميت مخففا وبين نميت مشددا بما وصفت ، قال : ولا اختلاف بين أهل اللغة فيه . قال الجوهري: وتقول نميت الحديث إلى غيري نميا إذا أسندته ورفعته...

ونميت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطبا وذكيتها به . ونميت النار : رفعتها وأشبعت وقودها . والنماء : الريع . ونمى الإنسان : سمن . والنامية من الإبل : السمينة . يقال : نمت الناقة إذا سمنت . وفي حديث معاوية : لبعت الفانية واشتريت النامية ، أي لبعت الهرمة من الإبل واشتريت الفتية منها . وناقة نامية: سمينة ، وقد أنماها الكلأ . ونمى الماء : طما . وانتمى البازي والصقر وغيرهما ، وتنمى : ارتفع من مكان إلى آخر.

والنامية : القضيب الذي عليه العناقيد ، وقيل : هي عين الكرم الذي يتشقق عن ورقه وحبه ، وقد أنمى الكرم . المفضل : يقال للكرمة إنها لكثيرة النوامي وهي الأغصان ، واحدتها نامية ، وإذا كانت الكرمة كثيرة النوامي فهي عاطبة ، والنامية خلق الله تعالى . وفي حديث عمر ، رضي الله عنه : لا تمثلوا بنامية الله ، أي بخلق الله ؛

لأنه ينمي ، من نمى الشيء : إذا زاد وارتفع . وفي الحديث: ينمي صعدا أي يرتفع ويزيد صعودا. وأنميت الصيد فنمى ينمي: وذلك أن ترميه فتصيبه ويذهب عنك فيموت بعدما يغيب..."[12]

تتجمع دلالات التنمية اللغوية في الزيادة، والوفرة، والخصوبة، والعطاء، والارتفاع، والصعود، والنمو، والكثرة، والانتشار، والنماء، والتقدم، والازدهار، والخير، والإصلاح، والصلاح، والإسناد...

أما اصطلاحا، فتعني التنمية تحقيق أحسن الظروف الإنسانية للفرد داخل المجتمع. وبالتالي، فمن يتأمل دلالات مصطلح التنمية **(Développement)**، فهو مفهوم اقتصادي محض، قبل أن يكون مفهوما سياسي، أو اجتماعيا، أو فكريا، أو ثقافيا.

إذاً، فالتنمية هي" عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدم صناعيا بما يتفق مع احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية إلخ، وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية."[13]

ومن ثم، فمن الصعب تعريف التنمية تعريفا دقيقا نظرا لتعدد مفاهيمه، واختلاف دلالاته من دارس إلى آخر ، إما حسب قناعاته الشخصية والمعرفية والثقافية، وإما حسب توجهاته السياسية والاقتصادية والفكرية.

---

[12] - ابن منظور: لسان العرب، حرف الميم، ، مادة نما، الجزء الرابع عشر، دار صادر، بيروت، لبينان، الطبعة الأولى 2003م.

[13] - أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية**، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، الطبعة الأولى سنة 1987م، ص:83.

علاوة على ذلك،"يشكل مفهوم التنمية ما يسمى بالسهل الممتنع أمام الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية، حيث تتعدد التعريفات بتعدد الاتجاهات والرؤى النظرية. وقد اختلف المفكرون الاجتماعيون أنفسهم حول تحديد مفهوم التنمية، وصعب عليهم الاتفاق على تعريف شامل لها. وعلى الرغم من أهمية ما طرح من تعريفات؛ إلا أنها لم تحل غموض المفهوم. ومن هنا، كانت أهمية التفكير في مفهوم التنمية بالصورة التي تمكننا من حصر دلالاته، لنتمكن من إدراك جيد لما تطلق عليه التنمية، يمكن في ضوئها وضع إستراتيجية تنموية لها صلاحية الاستمرارية، والتعبير عن احتياجات مجتمعنا العربي في إطار المتغيرات الدولية، وتجاوز مخلفات الاستعمار ، واستبدالها بمعطيات جديدة."[14]

ومن هنا، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي مجموعة من التغيرات الإيجابية التي يعرفها العالم، أو القارة، أو الدولة، أو جهة ما، على المستويات التقنية، والديموغرافية، والمجتمعية، والصحية... وينبغي عدم خلط هذه التنمية مع النمو الاقتصادي(la croissance économique) الذي يمكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا.

ومن هنا، تعني التنمية الاقتصادية الزيادة في مواد الثروة والغني، وتحقيق التقدم والازدهار والرفاهية بالنسبة للساكنة. أي:

التنمية الاقتصادية: الثروة+ التقدم+ تحسين معيشة السكان

[14] - خلاف خلف خلاف: (التنمية في عالم يفتقر على المساواة)، **مجلة الفيصل**، السعودية، العدد: 166، نونبر1990م، ص:6.

ومن خلال هذا المؤشر التنموي نميز بين الدول المتقدمة(Pays en développement)، والدول المتخلفة، والدول السائرة في طريق النمو.

وإذا كان مصطلح النمو مفهوما اقتصاديا يدل على الزيادة في الإنتاج والدخل المادي والمالي، فإن التنمية تعني النمو والتغير الكمي والكيفي.وبالتالي، فهناك التنمية الاقتصادية إلى جانب التنمية الاجتماعية. ومن هنا، فالتنمية أوسع دلالة من النمو ذي البعد الاقتصادي. وتتخذ تلك التنمية أبعادا بشرية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وأخلاقية، ونفسية. ويكون هدفها هو تحسين وضعية الأفراد في بلد ما على المستويات الصحية، والتربوية، والتعليمية، والتثقيفية، والمادية، والحقوقية.

المبحث الثاني: أنواع التنمية

يمكن الحديث عن أنواع عدة من التنمية ، مثل: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية المستديمة، والتنمية القطاعية، والتنمية المجالية، والتنمية المندمجة على النحو التالي:

المطلب الأول: التنمية الاجتماعية

تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق رفاهية أفراد المجتمع، بتحسين ظروفهم الصحية والتربوية والتعليمية، والرفع من دخلهم السنوي، وتحسين أجورهم، والحفاظ على كرامتهم الإنسانية، وتكريس ثقافة حقوق الإنسان.

وأكثر من هذا فقد شكل موضوع التنمية "لاتساعه وتشعب الفروع المنبثقة عنه مادة حيوية للدراسة والتحليل، وقد اختلف المعالجون،

ليس فقط في مفهوم التنمية، وإنما أيضا في الكيفية...فموضوع التنمية موصول بالأفكار والمعتقدات والسياسات...

وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها النمو مع التغير، والتغير اجتماعي وثقافي واقتصادي، وهو تغيير كمي وكيفي، ولم يعد من الضروري الكلام عن تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية، لأن التنمية بوصفها متمايزة عن النمو، لذا يجب أن يتبع ذلك نمو خلقي معنوي ونفسي، أي نمو اجتماعي.والمقصود بالتنمية الاجتماعية النهوض بالوضعية المعيشية للسكان كقضايا التربية والتعليم والصحة والقضاء على آفة الأمية والعناية بالمرأة والسكن والتشغيل والتكوين والتـأهيل المهنيين."[15]

إذاً، تتعلق التنمية الاجتماعية بتوفير مجموعة من الخدمات الضرورية واللازمة للحياة الإنسانية الكريمة، مثل: توفير الكهرباء والماء، وبناء المستشفيات، وإيجاد البنية التحتية المناسبة ، وتشييد المؤسسات التعليمية والجامعية...

التنمية الاجتماعية هي تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أساس أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة.

وهكذا، لا تقتصر التنمية على النمو الاقتصادي فقط، وإنما تشمل تغيّرا محددا في البناء الاجتماعي القائم. ولا شك أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل متبادل في التنمية الاجتماعية، ولايمكن للنمو الاقتصادي أن يستمر مدى الحياة دون تنمية اجتماعية؛ لأن كلا منهما يعمل لخدمة الآخر.

---

[15] - حماد الطاهري: (الجهة ورهانات التنمية الاجتماعية)، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، المغرب، العدد16، 1998م، صص:82-83.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية

ترتبط التنمية الاقتصادية بالنمو الذي يرتكز فقط على المؤشرات الاقتصادية. ومن ثم، تستهدف التنمية الاقتصادية تحقيق النمو الاقتصادي، والسعي نحو الرفع من الصادرات، والتقليل من الواردات، والبحث عن الاستثمارات الأجنبية، والزيادة في الإنتاج، وتوفير الشغل، وتحريك السوق الداخلية والخارجية، والمساهمة في تحريك الدورة الاقتصادية (الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار).

إذاً، فالتنمية الاقتصادية هي" عملية بموجبها تستخدم الدولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، بالتغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية.[16]"

وينتج عن التنمية الاقتصادية تحقيق النمو الاقتصادي، وهو " عبارة عن زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل.وتهتم نظرية النمو الاقتصادي بتحليل عملية هذا النمو والعوامل المؤدية للنمو وما يصحبها من تغيرات بنائية في الطلب والعرض.[17]"

تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة. فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى.

---

[16] - أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية**، ص:93.

[17] - أحمد زكي بدوي: نفسه، ص:93

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي .فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

وبناءً على ذلك، فالنمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية ذات الطابع النسقي.

المطلب الثالث: التنمية القطاعية

نعني بالتنمية القطاعية أن يتكلف كل قطاع حكومي أو خاص بتنمية المجال الذي يشتغل فيه، بوضع المخططات التنموية البعيدة المدى، أو المتوسطة المدى، أو القريبة المدى، ووضع البرامج الكفيلة لتحسين مستوى معيشة السكان، كالاهتمام بقطاع الصحة، وقطاع الطاقة، وقطاع الصحة، وقطاع التجهيز، وقطاع الخدمات، إلخ...

ويعني هذا أن كل قطاع ينبغي أن يتكلف بشكل مستقل بإنجاز مختلف المشاريع التي خطط لها، بعد توفير الإمكانات المادية والمالية والبشرية واللوجيستيكية بغية تحسين أحوال المعيشة، وتحقيق الرفاهية .

وتشمل التنمية القطاعية الحكومية قطاعات مثل: الصناعة، والسياحة، والزراعة، والنقل، وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، والطيران المدنى، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والري والبترول والثروة المعدنية، والتجارة الخارجية، والكهرباء والطاقة المتجددة.

المطلب الرابع: التنمية المندمجة

تتباين التنمية القطاعية المستقلة مع التنمية المندمجة ذات الطابع النسقي التفاعلي والتكاملي مع باقي القطاعات الأخرى، في عمل مشترك منسجم ومتناسق ومتماسك ووظيفي؛ حيث تندمج مجموعة من المؤسسات والقطاعات الخاصة أو المعنوية (الاعتبارية) مع بعضها البعض بغية تحسين ظروف معيشة السكان، كتجهيز قرية بالماء ، والكهرباء، والصحة، والتعليم، والطرق...

ويعني هذا تدخل مجموعة من القطاعات بطريقة تشاركية مندمجة في الوقت نفسه، مثل تدخل وزارة الطاقة، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة التجهيز، والجماعة القروية من أجل الرفع من وتيرة التقدم والازدهار، وتخفيف أعباء المعيشة على الساكنة.

ويقصد بالتنمية المتكاملة أو المندمجة تلك العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان فرص حياة البعض الأخر في الوقت نفسه، و المجتمع نفسه، وهى زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات، شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمة في ذلك الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا، والتنظيم ، والتسيير، والإدارة.

المطلب الخامس: التنمية المجالية

ترتبط التنمية المجالية بربط الإنسان بالمكان، وتنمية مجال جغرافي خاص، كتحقيق التنمية في جهة الشمال، أو الرفع من وتيرة التنمية في جهة الجنوب، أو الشروع في التنمية المجالية بالوسط، أو الاهتمام بالتنمية المجالية في الشرق، وهكذا دواليك.

ويمكن أن نتحدث عن التنمية المجالية في العالم، أو في دولة ما، أو قارة ما، أو جهة ما.

و" لا يتناغم الحديث عن التنمية إلا إذا كان الإنسان برفقتها بل يجب أن يكون محورها الذي حوله تدور والجهة التي إليها يكون العطاء. فالعنصر البشري أداة وغاية أسمى للتنمية باعتبار التنمية البشرية عصب التطور الاقتصادي ونموه وسيلة لضمان الحياة المستقرة والآمنة للسكان، مرتكزة على تنويع وتطوير الخيارات المتاحة أمامه حسب الخصوصيات ونمط العيش السائد في جهته.

ولا يمكن أن تتحقق التنمية البشرية إلا بتطوير المجال وتوعية السكان المستهدفين بأهميته كعنصر فعال داخل المنظومة، وهذا لا يتأتى إلا بانخراط كلي للمجتمع المدني وتفاعله مع مجموعة من العوامل والمعطيات المتعددة والمتنوعة بغية الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي، وهذا جزأ من حلقات السلسلة المترابطة التي تجمع وتوصل جيلا بجيل عبر التاريخ وموقعا بموقع جغرافيا وبيئيا على هذا الكوكب.

ولما للإنسان من أهمية وقيمة كثروة مهمة حقيقية لأي أمة، فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية. وهذا يتجلى بوضوح في التطور المتزايد والباهر لدول شرق آسيا في مجال التنمية اقتصاديا واجتماعيا ، على الرغم من شح ثرواتها الطبيعية، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية؛ كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم. وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدمًا. وبه أصبحت مثلا يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم. هذا يؤكد بالملموس أن رهانات أي

دولة متأخرة تستشرف المستقبل، لا يمكن أن تتحقق إلا بتحرير المنظومة التنموية من الموانع والعراقيل وشبح الماضي و إكراهاته، وزرع بذور الأمل والتحرر من قيود التهميش و الإقصاء ، باعتبار الفرد داخل المجتمع أغلى رأسمال و أسمى قيمة وبالتالي يكون هو المحرك و قطب الرئيسي في كل العمليات التنموية التي تقدم عليها الدولة. "[18]

وهكذا، فالتنمية المجالية هي تلك التنمية التي تربط الإنسان بالمكان، أو تهتم بتطوير المجال وتغييره بشكل أفضل وأكثر ازدهارا وتقدما ورفاهية.

المطلب السادس: التنمية البشرية

يستخدم مؤشر التنمية البشرية من قبل الأمم المتحدة لقياس مستوى الرفاهية والعيش الكريم، والتثبت من حالة الصحة والتعليم في بلدان العالم.ومن ثم، يصدر الأمم المتحدة كل سنة تقريرا حول التنمية البشرية في مختلف دول العالم منذ سنة 1990م. كما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة(UNDP) بوضع خطط تنموية لتحسين أوضاع الشعوب في مختلف بلدان العالم.

ومن العلماء الذين أشرفوا على وضع هذا المؤشر الاقتصادي التنموي والبشري عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، بمساعدة كل من عالم الاقتصاد الهندي أماريتا سين الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، والعالم البريطاني ماغاند ديساي.

18_

http://foussaoun.canalblog.com/archives/2007/10/18/6579891.html

وقد ركز تقرير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة، في البداية، على ثلاثة مؤشرات للتنمية البشرية (Human Development Index HDI)، وحصرها في ما يلي:

❶**العيش حياة طويلة وصحية،** أو ما يسمى بطول العمر، أو متوسط أمد الحياة، ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، وتتمثل القيمة الصغرى في 25 سنة، والقيمة الكبرى في 85سنة؛

❷**الحصول على المعرفة،** وتقاس تلك المعرفة بالجمع بين نسبة معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار من خمس عشرة سنة فأكثر، ومتوسط نسبة التمدرس عند الأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس عشرة سنة. وتتمثل القيمة الصغرى لنسبة معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بـصفر في المائة. في حين، تتمثل القيمة الكبرى في مائة في المائة. وتنطبق هذه القيم القياسية كذلك على النسبة العامة للتمدرس .

وعليه، لا يمكن تحقيق التنمية البشرية إلا بتطوير التربية والتعليم في مختلف أسلاكه الدراسية، وإشراك المؤسسات التعليمية والجامعية في ترقية الفعل الثقافي، وتنمية المحيط الاجتماعي، والمساهمة في إثراء المشهد الثقافي المحلي، والجهوي، والوطني، والقومي. بمعنى أن التعليم هو قاطرة للتنمية المستديمة، وأس التقدم والازدهار، وخاصة إذا كان هذا التعليم ينطلق من أسس إبداعية قائمة على الإنتاج، والابتكار، والبحث العلمي، والاعتماد على الذات. كما أن التعليم والتربية هما" أداتا هذا التغيير للبنيات العقلية. والقيام بهذا الدور ينبغي أن يكون التعليم جديدا قادرا على إعداد الشباب للتفكير الحديث، بدءا من المدرسة الابتدائية.وعن طريق

التربية والتعليم الحديثين، يتحول الشباب إلى محرك بشري لتنمية المجتمع.[19]"

ويعني هذا أن التعليم هو قاطرة تنمية المجتمع، مادام ينبني على الابتكار، والإبداع، والفعل الثقافي الإيجابي، والإنتاج الهادف والبناء.

❸**توفر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.** ويعني هذا وجود دخل فردي لائق يسهم في الحفاظ على مستوى عيش كريم لدى المواطن، ويقاس بمستوى القدرة الشرائية استنادا إلى نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي الداخلي الخام (PNB)[20][21]. وتتمثل القيمة الصغرى للدخل الفردي في 100دولار أمريكي.أما القيمة الكبرى ، فتتمثل في أربعين ألف دولار أمريكي.

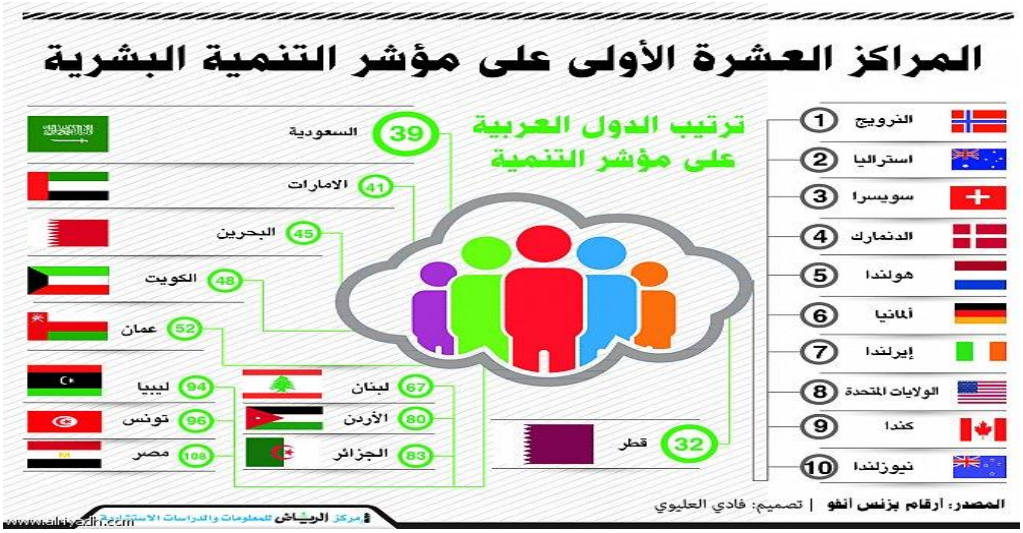

[19] - انظر: خيري عزيز: **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 1983.

[20] - الناتج الوطني الخام هو مجموع القيم المضافة، ويحسب باعتبار الخيرات والخدمات المنتجة من قبل وحدات الإنتاج داخل البلد، بغض النظر عن جنسيتها.

[21] - انظر التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2001م.

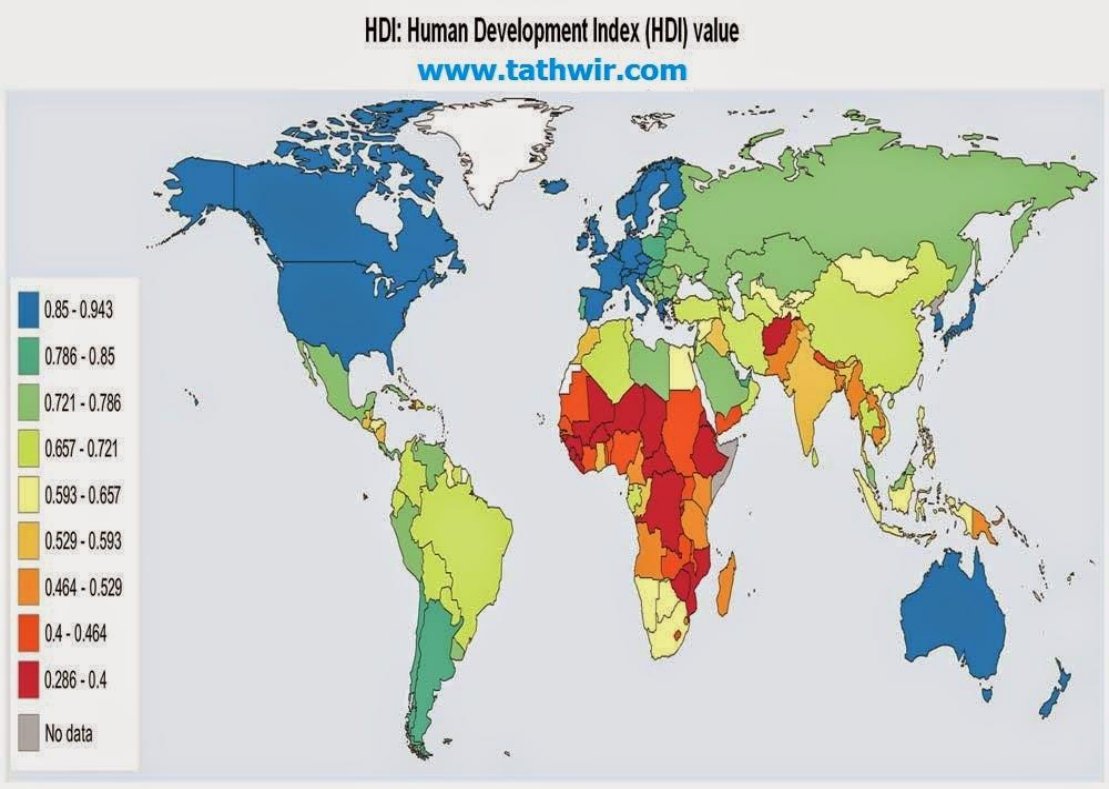

مقاييس التنمية البشرية في تصنيف دول العالم

ولا تقف التنمية عند هذه الحدود الثلاثة فقط، بل أضيفت إليها امتيازات أخرى منذ 1966م كحقوق الإنسان، كما يتجلى ذلك باديا في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر فرص الإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان. ويعني هذا أن التنمية الحقيقية هي التي تحقق الحرية والعدالة والكرامة للإنسان، في مجتمع ديمقراطي مبدع.

وينقسم مؤشر التنمية إلى مستويات تنموية مختلفة على النحو التالي:

❶ تنمية بشرية مرتفعة جدا؛

❷ تنمية بشرية مرتفعة؛

❸تنمية متوسطة؛

❹تنمية ضعيفة.

دليل التنمية البشرية في دول الخليج العربي				
الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	دليل التنمية البشرية	مستوى التنمية البشرية
1	الإمارات	30	0.846	تنمية بشرية مرتفعة جداً
2	قطر	37	0.831	تنمية بشرية مرتفعة جداً
3	البحرين	42	0.806	تنمية بشرية مرتفعة جداً
4	السعودية	56	0.770	تنمية بشرية مرتفعة
5	الكويت	63	0.760	تنمية بشرية مرتفعة
6	عُمان	89	0.705	تنمية بشرية مرتفعة

ويلاحظ أن مؤشرات التنمية مرتفعة في بلدان أوروبا الغربية، ومتوسطة في الدول النامية أو الصاعدة ، وضعيفة في الدول الفقيرة والمتخلفة.

وينتج عن مؤشر التنمية البشرية تفاوت ولا تكافؤ بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب على جميع الأصعدة والمستويات، ففي " أغلب بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية، يعد التباين في الاستفادة من الماء الشروب، والأراضي الخصبة أحد المظاهر الأساسية للتفاوت.

...ويسمح مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، إضافة إلى مؤشرات أخرى (مثل الناتج الوطني الخام) صادرة عن مؤسسات مستقلة، بمقاربة دقيقة للتفاوت القائم في مجال الاستفادة من الخدمات الأساسية مثل التربية والصحة، مع تحديد الاختلاف بين الذكور والإناث.ويلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية قد انخفض بين 1990و2000في 21 بلدا...

هكذا فالتفاوت العام بين البلدان تحسب من خلال مقارنة معدلات المؤشرات مثل الناتج الداخلي الخام للفرد...وقد أكدت الأبحاث أن هذه التباينات الناتجة عن ميكانيزمات المبادلات قد تفاقمت في الفترة الممتدة بين 1970و1990 لصالح البلدان الغنية...

وتعتبر السياسات المتبعة مسؤولة عن هذه التباينات التي تظهر في البلدان الغنية (المركز) أيضا...غير أن هذا التفاوت يصبح مفزعا في الهامش...وهذا ما يعكس العلاقات الدولية غير المتكافئة والسياسات الاقتصادية للدول ...كما أن القوى العظمى تخفي وراء شعار التبادل الحر، دعمها لشركاتها، وفرض سياسة الانفتاح الاقتصادي على البلدان النامية..."[22]

وهكذا، فالتنمية البشرية عبارة عن مؤشرات ثابتة أو متغيرة تحدد لنا وضعية البلدان من حيث التقدم، والازدهار، والتخلف، والنمو، والرفاهية. وتسعفنا في المقارنة وتوصيف أوضاع الشعوب عبر العالم.

المطلب السابع: التنمية المستديمة

يقصد بالتنمية البشرية المستديمة العناية بالبيئة باعتبارها مصدرا أساسيا للثروة، بإعادة التفكير مرات ومرات عدة في ضرورة الحفاظ على مواردها، وترشيد الاستهلاك والإنفاق والاستغلال، وحسن التعامل مع الطبيعة المجالية التي تحيط بالإنسان، بعد أن تعرضت البيئة للملوثات الخطيرة، واستنزاف الثروات بشكل لا يحتمل ولا يطاق، والتدخل الجائر للإنسان في تدمير الأنساق الإيكولوجية، وتبذير الموارد الطبيعية وغير الطبيعية بطريقة جنونية وغير معقولة ؛ مما دفعه تبذيره الشيطاني إلى تعليق مستقبل مجموعة من الأجيال القادمة بسوء العاقبة والخسران والهلاك.

ومن هنا، فالتنمية المستديمة هي تلك السياسة التنموية الشاملة المستمرة والدائمة المبنية على التخطيط المستقبلي، والتدبير الناجع،

---

[22]- A Regarder **L'Atlas diplomatique**, janvier2006, p : 44-45.

والمراقبة التقويمية التصحيحية الفعالة. وبالتالي، ترتكز التنمية المستديمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحترم البيئة، وتكون بواسطة الإنسان، ومن أجل الإنسان. وتنبني على المشاركة الواسعة للمواطن، وتستهدف العدالة الاجتماعية والمجالية.

وتسعى التنمية الاجتماعية، وفق منطق الاستدامة، " لتحسين نوعية حياة الإنسان، وتقوم على مفهوم الاستدامة الذي يعتمد على التضامن بين الأجيال والمناطق الجغرافية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ثلاثة أبعاد متكاملة ومتفاعلة: بعد اقتصادي، وبعد اجتماعي، وبعد يتصل بتدبير عقلاني للموارد البيئية.

فالبعد الاقتصادي يقتضي اتباع سبل للنمو الاقتصادي قادرة على إنتاج دخل ثابت ومستمر، أما البعد الاجتماعي للتنمية، فيكمن في الاستجابة للحاجيات وتلبية الحقوق الأساسية المرتبطة بنوعية حياة كريمة للإنسان، وتشمل توفير فرص الشغل والأمن الغذائي والصحي والتربية واحترام حقوق الإنسان والإنصاف بين الجنسين...ويقوم البعد البيئي للتنمية على عدم الإخلال بتوازن الأنظمة الإيكولوجية."[23]

ومن ثم، تراعي التنمية المستديمة أربعة عناصر أساسية لها علاقة بتنمية الفرد أو الإنسان أو المجتمع البشري هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الثقافي. ولابد أن تتكامل هذه الأبعاد الأربعة جميعها بطريقة جدلية تفاعلية متكاملة، ضمن حكامة جيدة تشاركية وديمقراطية ومقننة، فلا تنمية حقيقية دون هذه الأبعاد الأربعة؛ لأن الدول المتقدمة التي لها تجارب كبرى في التقدم والتنمية والحداثة، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا،

---

[23] - كتابة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة: **دليل مرجعي للإعلاميين**، طبعة 2004م، ص:11.

وفرنسا، وألمانيا، واليابان، قد أخذت بهذه العناصر الأربعة، وركزت على المعطى الثقافي كثيرا في تطوير الذات الفردية، وتعديل سلوكها، وتغيير تصرفاتها، وتطوير قدراتها المعرفية والذكائية والوجدانية، وصقل مواهب الأفراد عقليا ووجدانيا وحركيا؛ وتنميتها فنيا، وجماليا، وروحيا، ودينيا، وثقافيا، وعلميا.

ومن ثم، فالبعد الثقافي حاضر في التنمية المستديمة بشكل لافت للانتباه؛ لأنه أساس رقي التعليم، وركيزة التطور والتقدم وتحقيق النهضة الشاملة، وقاطرة المجتمع، ودعامة للرقي الاجتماعي والمادي، وآلية إجرائية للقضاء على الفقر، والجوع، والبطالة، والتخلف. وفي هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي اللبناني جورج قرم:"التنمية البشرية المستديمة نظرية في التنمية الاقتصادية- الاجتماعية، لا الاقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتعالج الأبعاد البشرية أو الاجتماعية في التنمية باعتبارها العنصر المسيطر، وتنظر إلى الطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تهمل أهميتها التي لاتنكر.

إن هدف التنمية البشرية المستديمة ليس مجرد زيادة الإنتاج، بل هو تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليعيشوا حياة أطول وأفضل، وليتجنبوا الأمراض، وليملكوا المفاتيح لمخزون العالم من المعرفة إلى آخر ما هنالك.

وهكذا، تصبح التنمية عملية تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية كما ينظر إليها اليوم. فالأساس في التنمية البشرية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاء، ويمارسوا مواهبهم، ويرتقوا بقدراتهم. ويتضح هنا مثلا أن التعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية، تتجاوز بكثير فوائدهما

الإنتاجية، من احترام الذات إلى القدرة على الاتصال بالآخرين على الارتقاء بالذوق الاستهلاكي.[24]"

وعليه، تنبني التنمية المستديمة على أربعة عناصر مهمة هي:
❶الإنتاجية الإبداعية في مختلف الميادين والمجالات المادية والمعنوية والروحية؛

❷تطبيق حقوق الإنسان، ولاسيما المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، دون تمييز لوني، أو ثقافي، أو لغوي، أو ديني، أو عرقي؛
❸تمثل سياسة الاستدامة على أساس أن تكون التنمية غير مقتصرة على الحاضر، بل تمتد إلى المستقبل عبر خطط إستراتيجية قريبة أو متوسطة أو بعيدة، بالتفكير في أجيال المستقبل، وإعداد تدبير ناجع مستقبلي، يعتمد على الاكتفاء الذاتي، والتصنيع المحلي، والتنوع الثقافي، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة، والابتعاد عن الاستدانة الربوية، والتبعية المتروبولية، واقتصاد الريع، والاستهلاك غير المنتج، وتخريب البيئة وتلويثها؛

❹ تمكين الأفراد والمجتمع المدني من المساهمة الفاعلة في التنمية البشرية المستديمة بالمشاركة والمساهمة الفعلية.

وهكذا، فليس الغنى أو الثراء" شرطا لتحقيق الكثير من الأهداف المهمة للأفراد والمجتمعات مثل الديمقراطية أو المساواة بين الجنسين أو تطوير التراث الثقافي والمحافظة عليه. والثروة لاتضمن الاستقرار الاجتماعي أو التماسك السياسي. هذا فضلا عن أن حاجات الإنسان ليست كلها مادية. فالحياة المديدة الآمنة ، وتذوق العلم والثقافة، وتوفر الفرص لممارسة النشاطات الخلاقة ، وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة، وحق التعبير، والحفاظ على

[24] - جورج قرم: **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي**، سلسلة دراسات التنمية البشرية، العدد 6، بيروت، لبنان، 1997م، ص:35 وما بعدها.

البيئة من أجل الأجيال الحالية والمقبلة، مجرد بعض الأمثلة على حاجات وحقوق غير مادية قد يعتبرها المرء أهم من المزيد من الإنتاج المادي. بالمقابل، فإن التلوث البيئي وارتفاع معدلات الجريمة أو العنف المنزلي أو الأمراض المعدية كالأيدز في الكثير من البلدان لايعقل أن يعوض عنها المزيد من ارتفاع متوسط الدخل الفردي!"[25]

وعلى العموم، لا تقتصر التنمية البشرية المستديمة على تحقيق الإنتاجية المادية، أو تغيير المجتمع فحسب، بل التنمية المستديمة هي التي تعنى بالإنسان عقلا، وجسدا، وقلبا، ومعتقدا ، وثقافة ، وبيئة.

بمعنى أن المقاربة الثقافية والإيكولوجية والتنموية هي الأساس في كل تنمية بشرية لتغيير المجتمع على جميع الأصعدة والمستويات، وتحقيق تنمية إنتاجية حقيقية ماديا ومعنويا، وتمكينها داخل المجتمع بإشراك جميع الفاعلين في اقتراح آليات التنمية الحقيقية. وفي هذا الصدد، يقول جورج قرم:" تدور التنمية البشرية المستديمة حول تطوير المقدرة البشرية بسياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية ودولية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته.ويرتبط مفهوم التنمية في هذا السياق بتنمية الإنسان من حيث هو هدف ووسيلة، أو بتنمية قدرات الإنسان على سد حاجاته المادية والمعنوية والاجتماعية. وإذ تتركز إستراتيجيات تحقيق التنمية البشرية على إحداث تغييرات في البيئة القانونية والمؤسسية التي يعيش في كفها البشر، يبقى الأساس في ذلك دائما توسيع خيارات الإنسان. وبذلك، يتسع فضاء حريته، وهو ما يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية دون أن يقتصر عليها.

[25] - جورج قرم: **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي**، ص:35 وما بعدها.

والخلاصة أن التنمية البشرية المستديمة توسيع لقدرة الإنسان على بلوغ أقصى ما يمكن بلوغه من حيث هو فرد أو مجتمع ذو أفراد كثيرة، وذلك بزيادة إمكاناته التي ليست القدرات الاقتصادية إلا مجرد جانب منها.ومن هنا، لابد أن تكون السياسات التنموية بالضرورة متعددة الآفاق، لا اقتصادية فحسب."[26]

ويتبين لنا ، مما سبق قوله، أن التنمية البشرية المستديمة هي تنمية شاملة ومتوازنة وكلية وطويلة الأمد، لا يمكن تحقيقها أو التمكن منها إلا بالتخطيط ، والتدبير، والعمل، والمراقبة، والتقويم، والتتبع، وإعطاء الأهمية الكبرى للإنسان أو الفرد، بتحسين أوضاعه المادية، والمعنوية، والثقافية، والحقوقية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

المطلب الثامن: التنمية الثقافية

هناك ثلاثة تصورات حول علاقة الثقافة بالتنمية. فهناك من يرى أن الثقافة تعرقل مسيرة تنمية الدول، وتحول دون تقدمها بشكل إيجابي. ومن ثم، تصبح الثقافة عائقا أمام تقدم بعض الشعوب، وخاصة إذا كانت العادات والتقاليد والأعراف هي السائدة، وكانت تلك التقاليد تقليدية تؤثر سلبا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وهناك رأي مناقض يرى أن الثقافة هي من العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية المستديمة، وتطوير الاقتصاد بكل قطاعاته، والرفع من الإنتاج الوطني أو القومي. ولابد من مراعاة هذا البعد في مجالات: التخطيط، والتدبير، والتقويم. ويعني هذا أن الأولوية تعطى للبعد الثقافي على حساب الأبعاد والمكونات التنموية الأخرى.

---

[26] - جورج قرم: نفسه، ص:35 وما بعدها.

بيد أن هناك رأيا تركيبيا ثالثا يؤمن بجدلية الثقافة والتنمية.أي: لايمكن فصل الثقافة عن التنمية، فكل واحد يكمل الآخر بطريقة بنيوية وعضوية وجدلية.

و إذا كانت دول الجنوب قد ركزت، في سنوات الستين من القرن الماضي، على التنمية الاقتصادية لتحسين الأوضاع المجتمعية، فإن هذه الدول قد اهتمت بالتغير الاجتماعي في سنوات السبعين. في حين، اعتنت هذه الدول، في سنوات الثمانين، بالمقاربة الثقافية في تنفيذ التنمية البشرية المستديمة، بفضل توجهات اليونسكو التي اعتبرت سنوات الثمانين والتسعينيات فرصة ذهبية للتنمية الثقافية بناء على التنوع الثقافي واللساني والتراثي. وأعطت أهمية كبرى للثقافة اللامادية في تطوير الشعوب وتنميتها . بيد أن الثقافة قد خضعت لشروط العولمة ومستلزماتها ابتداء من سنوات التسعين من القرن الماضي إلى سنوات الألفية الثالثة.

وتتجلى أهمية الثقافة في ارتباطها بالتعليم والإعلام والدين والأدب والفن ، وتسهم هذه الآليات كلها في توعية المجتمع ذهنيا ووجدانيا وحركيا، وتطويره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتحسين سلوك الأفراد تجاه ذواتهم وأسرهم ومجتمعهم ووطنهم وأمتهم وعالمهم الإنساني ، وتغيير تصرفاتهم وممارساتهم وتطبيقاتهم العملية التي قد تؤثر سلبا في التنمية ، مثل: تلويث البيئة، وتخريب الآثار، والتبذير الاستهلاكي المتعلق بالمأكل والمشرب والطاقة، والإنفاق المالي المبالغ فيه...

وفي الوقت نفسه، قد تدفع الثقافة الأفراد إلى طلب العلم للحد من الأمية، والقضاء على كل تجلياتها، سواء أكانت أمية أبجدية، أم أمية إعلامية، أم أمية لغوية، أم أمية وظيفية، أم غيرها من الأميات السائدة في عالمنا اليوم.

و الثقافة كذلك سبيل للقضاء على الفقر، والجوع، والبطالة، والجهل، والخرافة، والشعوذة، والتسرب المدرسي.

وهي كذلك وسيلة للرفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وتحسين الدخل الفردي، والحصول على فرص الشغل المناسبة، وبناء الأسرة بناء مستقرا سعيدا.

وتتضمن الثقافة - اليوم- مجموعة من الخصائص والسمات المميزة لمجتمع أو لمجموعة إثنية ما، سواء أكان ذلك على المستوى المادي، أم على المستوى الروحاني، أم على المستوى المعنوي. ويعني هذا أن الثقافة هي التي تميز مجتمعا عن مجتمع آخر. ومن ثم، فهي تشمل الفنون، والآداب، وحقوق الإنسان، وأنظمة القيم، والتقاليد، والأعراف، والعادات، والمعتقدات.

ولاغرو أن نجد المؤسسات الرسمية الدولية، أو الوطنية، أو الجهوية، أو المحلية، تنطلق من المقاربة الثقافية في التخطيط للتنمية الشاملة المستديمة على جميع الأصعدة والمستويات نظرا للعلاقة الجدلية الموجودة بين الثقافة والتنمية.

بيد أن هناك كثيرا من دول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية، ترى أن المكون الثقافي هو عبء ثقيل على التنمية من النواحي المادية والمالية والسياسية والأمنية، ولا تراهن عليه، بشكل كبير، في تحقيق تقدمها الاقتصادي. لذا، تهمش هذا المكون تهميشا ملحوظا، ولا تبالي به إطلاقا.

وفي المقابل، نجد دولا متقدمة ونامية تعطي الأولوية للثقافة في مجال التنمية الشاملة، بل نتحدث - اليوم- عن سياحة ثقافية، وسياسة ثقافية، واقتصاد ثقافي، ومجتمع ثقافي، وكائن بشري ثقافي.

المبحث الثالث: أهداف التنمية المستديمة

التنمية المستديمة هي آلية التطور والتقدم والازدهار، وتتخذ مستويات عدة، وتتجلى سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا. ومن ثم، تهدف التنمية المستديمة إلى الرفع من المستوى المعيشي للإنسان ماديا ومعنويا وروحيا، بتوفير التعليم اللائق، والصحة الضرورية، والدخل المناسب، وإيجاد العمل الذي يتلاءم وقدرات ذلك الإنسان، ويتناسب مع كفاءاته المعرفية والمهارية، مع مراعاة حقوقه الطبيعية والمكتسبة.

وتتميز التنمية المستديمة بخاصيات متعددة، مثل: التوازن، والشمولية، والاستدامة، والحكامة، و الجمع بين الجوانب المادية والجوانب الثقافية.

وتهدف التنمية المستديمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

❶ أن يعيش الإنسان حياة الكرامة والاحترام والحرية، بالقضاء على الفقر والهشاشة والفاقة والأمية والجهل، والحد من التفاوت الطبقي والاجتماعي، ومواجهة الأمراض والأوبئة التي تهدد سلامته وصحته، والسعي الجاد نحو تحقيق المساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية؛

❷ ضمان التمتع بموفور الصحة، وتوفير المعرفة الملائمة، وإدماج الأطفال والنساء؛

❸ بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع، ويفضي إلى التحول والتغير والتنمية والتقدم والازدهار؛

❹ حماية أنظمتنا البيئية والإيكولوجية لصالح كل أطفالنا ومجتمعاتنا؛

❺الاندماج في إطار شراكة وتضامن عالمي من أجل ترسيخ ثقافة التنمية المستديمة ؛

❻ العمل على إشاعة الأمان والسلام في المجتمعات، وتقوية المؤسسات؛

❼ ضمان بيئة مستديمة؛

❽تحسين المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة؛

❾ ضمان التربية أو التعليم الابتدائي للجميع؛

❿ تقليص الفقر المدقع والجوع، وتحسين صحة الأمهات، وتقليص وفيات الأطفال، ومحاربة الأوبئة والأمراض الخطيرة كالسيدا، والملاريا، والسرطان، وأمراض أخرى.

المبحث الرابع: نظريات التنمية

يمكن الحديث عن مجموعة من نظريات التنمية التي تفسر ظاهرة التفاوت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة والنامية. وما يلاحظ على هذه النظريات أنها ذات طبيعة اقتصادية محضة، تعنى فقط بالتنمية الاقتصادية التي أصبحت هاجس دول الجنوب .

ويتمثل هدف هذه التنمية في تحقيق التقدم والازدهار والرفاهية، وقد كان هذا المفهوم هو الإشكال الرئيس عند الأوروبيين منذ عصر النهضة، وقد استغلته الدول الإمبريالية بغية استعمار مجموعة من شعوب الأرض، على أساس أنها جاءت إليها حاملة مشعل التقدم والازدهار والتنوير.

وإذا تتبعنا تاريخ التنمية، فيمكن ربطها بالقرن التاسع عشر الميلادي، بظهور المدرسة التاريخية الألمانية التي حددت مجموعة من خطوات التنمية ، وبالضبط مع المفكر الاقتصادي فردريك برونو هيدبراند (**Friedrich Bruno Hildebrand**)(1812-1878م)الذي أرسى دعائم التنمية الاقتصادية الحقيقية سنة 1876م على مستوى النظرية والتطبيق.

ولم يظهر مصطلح التنمية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، واستقلال الهند سنة 1947م، وسعي شعوب العالم الثالث إلى التحرر والانعتاق والاستقلال، وبناء اقتصادياتها الذاتية أو التابعة.

وقد أعلن ترومان(Truman) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أمام هيئة الأمم المتحدة عن ضرورة مساعدة الدول الضعيفة والفقيرة والمتخلفة على النهوض والتقدم والتنمية، بدعمها ماديا وماليا ومعنويا من قبل دول الشمال. وفي هذه المرحلة بالذات، ظهر مصطلح الدول المتخلفة (Pays sous-développés) ، وقد أصبح موضوعا شائكا تهتم به العلوم الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة.

وظهرت مجموعة من المؤسسات التي تهتم بالتنمية ما بين سنوات الخمسين والستين الميلادية، مثل: اليونيسيف(UNICEF)، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء(PNUD)،وبرنامج التغذية العالمية (PAM, en anglais WFP *World Food Programme*)...

وأغلب النظريات التنموية في هذه الفترة بالذات كتبها علماء الاقتصاد ، وهدفها الرئيس هو تبيان السبل الحقيقية للحاق بالدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية. وقد زودت هذه النظريات الدول المتخلفة بمختلف الإستراتيجيات للنهوض بالتنمية المحلية من أجل الوصول إلى ما وصلت إليه الدول الغربية المتقدمة في هذا المجال. وقد ترتب عن ذلك أن ظهر مصطلح دول الشمال ودول الجنوب، واختلفت النظريات اختلافا إيديولوجيا، فهناك من تبنى النظريات الليبرالية. وهناك من دافع عن النظريات الماركسية. وبالتالي، فهناك من يرجع تخلف هذه الدول المستضعفة إلى عوامل داخلية محضة كما عند العلماء الليبراليين. وهناك من يرجعها إلى عوامل خارجية كما عند العلماء الماركسيين. وهناك من يجمع بين العوامل الداخلية والخارجية معا كما عند الجغرافيين.

وبناء على ما سبق، يرجع المفكرون الغربيون ظاهرة التخلف إلى **أسباب دائمة**، وكأنها خاصية ثابتة تقترن بالبلدان المتخلفة.في حين، يقر التاريخ أن التخلف ظاهرة **انتقالية ومرحلية** يمكن تجاوزها بالعمل والاجتهاد والإبداع. ونحن مع الرأي الذي يقول: إن التخلف ظاهرة عرضية يمكن تجاوزها ، وليس خاصية طبيعية. والدليل على ذلك أن كثيرا من البلدان المتخلفة قد حققت، الآن، إقلاعا اقتصاديا كالصين، والهند، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، وماليزيا،

وتركيا، والمغرب... وفي المقابل، تراجعت بعض الدول الغربية المتقدمة بسبب الأزمات الاقتصادية كإسبانيا، واليونان، والبرتغال...

المطلب الأول: نظريات اللحاق بالدول المتقدمة

قدمت النظريات الاقتصادية التي ظهرت ما بين سنوات الخمسين والستين، سواء أكانت من طبيعة ليبرالية أم ماركسية ، مختلف السبل والإستراتيجيات لتحقيق النهضة والتنمية بغية اللحاق بالدول الغربية المتقدمة التي حققت ثورتها الصناعية منذ القرن التاسع عشر، بل منذ عصر النهضة ، وبداية الكشوف الجغرافية، وتطبيق العلمانية.

ويعني هذا أن تلك النظريات كانت ترسم نماذج اقتصادية للتمثل والاقتداء والسير على نهجها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية. وبتعبير آخر، أصبح النموذج الروسي مثالا ماركسيا لمن يريد أن يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل الاتحاد السوفياتي، وعلى الدولة المتخلفة أن تتبنى الاشتراكية العلمية والجدلية للنهوض واللحاق بالدول المتقدمة.

في حين، تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية النموذج الليبرالي للتقدم والحرية والرفاهية والازدهار لكثير من الدول الجنوبية المتخلفة عبر الكتابات الاقتصادية التي كان يكتبها علماء الاقتصاد الليبرالي.

ومن هنا، فقد وجدنا كثيرا من الدول العربية قد تبنت النهج الماركسي، مثل: مصر، واليمن الجنوبية، وليبيا، والجزائر، وسوريا، والعراق...في حين، اختار المغرب وتونس ولبنان ودول الخليج العربي الخيار الليبرالي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ أن التنمية في هذا التصور لا تنفصل عن النمو الاقتصادي البحت.وفي هذا الصدد، يمكن الحديث عن نظريات فرعية على النحو التالي:

الفرع الأول: النظرية الطبيعية أو المناخية

تذهب هذه النظرية إلى أن البيئة الطبيعية عامل حاسم في التنمية والتخلف على حد سواء. فالدول التي حققت التقدم والازدهار توجد أغلبها في المناطق الشمالية المعتدلة. في حين، توجد الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو في المنطقة الحارة، أو المناطق البيمدارية. وتعود هذه النظرية، في أبعادها الفلسفية، إلى تصورات مونتيسكيو (Montesquieu) الذي حلل آثار المناخ الإيجابية والسلبية في طبيعة الإنسان في كتابه (**الرسائل الفارسية**)[27].

ويعني هذا أن المناطق الحارة مناطق فقيرة التربة، تكثر فيها الأوبئة والأمراض الخطيرة والمستعصية، ويزداد فيها الفقر والجوع والفاقة، ويميل سكانها إلى الكسل والخمول، ويغيب فيها النشاط والحركية الديناميكية على المستوى المجتمعي.

أما البلدان المتقدمة، فمناخها بارد ومعتدل، ويساعد هذا المناخ على تنشيط الطاقات البشرية، والإقبال على العمل والاختراع والابتكار والإبداع، والاهتمام بالعمل والأداء والإنجاز.

وهذه النظرية واهية على أساس أن ثمة دولا متقدمة توجد في مناطق حارة كجنوب أفريقيا، وأستراليا، والبرازيل...وفي الوقت

---

[27] - Montesquieu **: Lettres Persanes** .Première parution en 1973.Édition de Jean Starobinski. Nouvelle édition en 2003. Collection Folio classique (n° 3859), Série Prescriptions, Gallimard.

نفسه، كانت الدول الغربية المتقدمة، الآن، دولا متخلفة في الماضي، بينما ظل المناخ هو نفسه لم يتبدل ولم يتغير.

الفرع الثاني: التفسير الليبرالي للتنمية

يرى المفكر الاقتصادي الأمريكي والت ويتمان روستو (Rostow) (1916-2003م) ، صاحب كتاب (**نظرية مراحل النمو الاقتصادي**) (1960) ، أن التنمية لاتتحق إلا بالمرور من مراحل النمو الاقتصادي الليبرالي، وأن التخلف مرتبط بأسباب داخلية محضة، تتمثل في وجود عقليات قديمة، وبنيات اجتماعية تقليدية، وضعف الادخار، وقلة الاستثمار المنتج...

ويعني هذا أن المفكر صاحب نظرية ليبرالية تخالف المنظور الماركسي. وبالتالي، يرى أن التنمية عبارة عن مسار تاريخي خطي يمر بمراحل محددة على عكس النظرية الماركسية التي تقول بالصيرورة الجدلية للتاريخ والتنمية على حد سواء.

ومن هنا، تمر جميع الدول المتخلفة بالمراحل نفسها التي قطعتها الدول المتقدمة، وإن كان ذلك بطرائق أو خطوات مختلفة، وما يختلف في ذلك هو العوامل المحركة التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي عبر التاريخ. وبالتالي، ينبغي على الدول المتخلفة أن تسرع في قطع الأشواط نفسها التي قطعتها الدول الغربية للحاق بها، والاستفادة من تجاربها ومكتسباتها النظرية والتطبيقية.

ومن ثم، تتحقق التنمية الاجتماعية نتيجة وجود نمو اقتصادي حقيقي، أو توفر تنمية اقتصادية، بعد اللحاق بمسار الدول الغربية المتقدمة والمتطورة تمثلا، واقتداء، واحتذاء.

إذاً، تفسر هذه النظرية ظاهرة التخلف بعوامل داخلية. وتسعى النظريات الداخلية إلى " تقديم أطروحة ماكس فيبر، لكن بشكل يبدأ

من نهاية ما انتهت إليه تلك الأطروحة؛ أي تأكيد ما عرف بأخلاق وقيم العمل.ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه بصور مختلفة أن المجتمع الراغب في تغيير أوضاعه المادية لا مفر له من تغيير الأشكال الاجتماعية والثقافية القائمة فيه كلها بما يتناسب مع توجهات أخلاق وقيم العمل المعتمدة على العقلانية والعمل المنظم والجهد المتواصل والكفاءة العالية في الأداء واستخدام أساليب إنتاج مؤكدة الفردية وارتفاع معايير الأداء.وتنوعت النظريات المفسرة لسبب عدم إمكانية بعض المجتمعات الخروج من ربقة التخلف والقيام بمتطلبات النمو والتنمية.وأرجع بعضهم ذلك إلى هذا العامل أو ذاك، من مثل التقاليد أو المعتقدات أو الفساد السياسي أو لضعف الإدارة القيادية وغير ذلك كثير.وارتبط بهذا الطرح النظري طرح وصفات منهجية لتحقيق التنمية في ما عرف بالتحديث أو تحقيق شروط إعداد المجتمع للقيام بالتنمية.وتعددت هذه الوصفات من وصفات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو نفسية أو مختلطة بين هذه الاتجاهات، وتطابقت عند العديد من هؤلاء وصفات التحديث بالتغريب أو الأمركة ؛ أي سعي هذه الأطاريح إلى تأكيد أن الخروج من ربقة التخلف والفقر هو تقليد المجتمعات الغربية حرفيا، ودفع المجتمع إلى أن يقلد على وجه الخصوص أسلوب الحياة الأمريكية.

سيطرت هذه التصورات والوصفات لأكثر من عقدين (الستينيات والسبعينيات في القرن العشرين) على دراسات التنمية في أغلبية أدبيات علم الاجتماع.وأصبح بعض منظري هذه الوصفات خبراء دوليين يقدمون الاستشارات والمراحل والخطوات التي على العديد

من الدول اتباعها حرفيا للحاق بركب التنمية، من أمثال روستو. وكانت لبعض هذه التصورات تجارب غاية في القسوة والتدمير."[28]

إذا، ترجع النظريات الداخلية ظاهرة التخلف إلى عوامل داخلية محضة. بينما يرجعها الماركسيون اليساريون إلى عوامل خارجية مرتبطة بالإمبريالية والتبعية على حد سواء.

الفرع الثالث: نظرية أرتور لويس

تثبت نظرية أرتور لويس(Sir Arthur Lewis) (-1915 1991م)، في كتابه حول التنمية الاقتصادية الذي نشر سنة 1954م، أنه ينبغي على نظريات النمو الاقتصادي التقليدي أن تتلاءم مع خصوصيات الدول السائرة في طريق النمو؛ تلك الدول التي تمتاز باقتصاد مزدوج: قطاع تقليدي يتمثل في الفلاحة والأنشطة المعاشية، ويتميز بفائض في اليد العاملة.

وفي المقابل، هناك قطاع عصري متطور قائم على الصناعات الرأسمالية والاستثمارات. ومن ثم، ينبغي تهجير اليد العاملة من القطاع التقليدي إلى القطاع العصري لتحقيق تنمية الاقتصاد. ومن ثم، يتحقق النمو الاقتصادي، ويرتفع الرأسمال الذي سيتوسع في مشاريع تنموية واقتصادية أخرى. وبهذا، يمتص القطاع المعاصر اليد العاملة، وتتحقق الإنتاجية، ويزداد الاستثمار المالي.وبالتالي، يكون القطاع التقليدي في خدمة القطاع الصناعي المعاصر.

الفرع الثالث: نظريات التنمية المنفتحة

---

[28] - أبو بكر أحمد باقادر: (العلوم الاجتماعية والواقع الفكري عند المسلمين)، **مدخل لتكوين طالب العلم في العلوم الإنسانية**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبع الثانية سنة 2013م، صص:81-82.

ترتبط هذه النظرية الكلاسيكية الجديدة بدافيد ريكاردو (**David Ricardo**) (1772-1823م)، وتقوم على ضرورة المقارنة ضمن عالم اقتصادي تنافسي.ومن ثم، تصبح التجارة العالمية من عوامل النمو الاقتصادي. وبالتالي، تقوم التنمية على الدخول في المقارنة والتنافسية والانفتاح على أسواق العالم. وبهذا، لا يمكن لدول العالم الثالث أن تحقق التنمية إلا بالانخراط في السوق التجارية العالمية، وتطوير اقتصادها عبر المقارنة والتنافسية في سوق التبادل الحر.

وقد تمثل هذه النظرية مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods)، والبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الغات (le GATT) التي تحولت إلى المنظمة التجارية العالمية (OMC) سنة 1995م. وبذلك، تسهم الدول الأفريقية ، مثلا، في تصدير المواد الأولية الخامة إلى دول العالم.وتتخصص الدول الآسيوية في تصدير المواد الصناعية، وهكذا دواليك...

الفرع الرابع: النظريات الماركسية والاستقلالية

ترى هذه النظريات أن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة.وبالتالي، ليست هناك خطية في التنمية كما يقول الليبراليون، ولاسيما روستو. وبالتالي، تركز هذه النظريات على الأسباب التي تكون وراء ظاهرة التخلف الاقتصادي، وترجعها إلى الاستعمار الذي ساهم في تكريس التخلف في معظم بلدان العالم الثالث، بنهب ثرواتها ، واستغلال خيراتها، وتبعية الدول المحيطة لدول المركز كما يقول المفكر الاقتصادي المصري سمير أمين صاحب نظرية المركز والمحيط[29].

[29] - سمير أمين: **التطور اللامتكافئ**، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، لبنان سنة 1974.

ومن ثم، تصدر دول الجنوب خيراتها خامة ورخيصة إلى دول الشمال، وتشتريها دول الجنوب بعد ذلك من تلك الدول مصنعة بأثمان باهظة وغالية. ناهيك عن هجرة الأدمغة العلمية إلى دول الشمال التي تستفيد كذلك من اليد العاملة المهاجرة الرخيصة. وتتجلى التبعية في سياسة الاستثمارات الأجنبية، وتراكم المديونية الخارجية، واستيراد التكنولوجيا الجاهزة، والاعتماد على الصادرات الغربية ، وتهريب العملة الصعبة ورؤوس الأموال نحو دول الشمال.

وقد نشأت هذه النظريات في أمريكا اللاتينية سنة1950م ، ويعد راوول بريبيش (Raoul Prebish)(1901-1986م) رئيسا للمجلس الاقتصادي للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية. وأصبح هذا المجلس مختبرا لنظريات الاستقلال الاقتصادي الحقيقي.

وترى هذه النظرية أن العالم ينقسم إلى مركز وهامش (محيط).ومن ثم، تقع الدول المتقدمة في المركز، وتتحكم في الحلقتين معا. وبالتالي، تتميز اقتصاديات دول الهامش، أو دول المحيط، بازدواجية الاقتصاد الذي يجمع بين ماهو تقليدي وما هو عصري، وانعدام التنويع الاقتصادي.أي: إنه اقتصاد وحيد. في حين، يتميز اقتصاد الدول المتقدم بتنويع المنتج، وإنتاج منسجم ومتماسك ومتكامل.

وينتج عن ثنائية المركز والمحيط ما يسمى بالتقسيم الدولي للعمل. وبهذا، يكون سبب تخلف دول الجنوب خارجيا محضا، يتمثل في التبعية لدول المركز التي تتحكم في دول المحيط سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا ، وثقافيا، وحضاريا. والحل هو التخلص من هذه التبعية. وقد تبلورت هذه النظرية ما بين سنوات الستين والسبعين من قبل المصري سمير أمين، والبرازيلي سيلسو فورتادو

(C. Furtado)، والألماني أندري جوندر فرانك (A.G. Frank)، واليوناني إيمانويل أرغيري (E. Arghiri).

وعلى العموم، يرى المفكر المصري سمير أمين أن تخلف البعض ناتج عن تقدم الآخرين. ويرى أن التفاوت بين دول المركز والمحيط راجع إلى الاستعمار، وأن التخلف ناتج عن عوامل خارجية محضة.

وعليه، يؤكد أصحاب النظريات الخارجية " أن إعادة التجربة الغربية أمر صعب لأسباب تاريخية وسياسية عديدة، حيث مرت الدول الغربية بتجارب تاريخية خاصة جدا فقدت رقعة نفوذها وتحويلها إلى أجزاء كبيرة من العالم، إلى أماكن لإنتاج المواد الخام وأسواق لاستقبال بضائعه.ومن ثم يتناول أصحاب هذه التصورات ما يعرف بظاهرة الإمبريالية ، حيث أصبح ميسورا للغرب ليس السيطرة العسكرية والعلمية فحسب، وإنما بالإضافة إلى ذلك السيطرة على رأس المال والمواد الخام وتشكل ما عرف بالمركز والأطراف.

المركز القوة الصناعية الغربية المهيمنة والموجهة بنفوذها الاستعماري وبالقوة العسكرية ثم الاقتصادية والمعرفية في الأقطار السائرة في فلكها، بحيث لم يعد لهذه الأخيرة إلا أن تكون أطرافا تابعة.وتعد نظرية التبعية هذه من أكثر التصورات النظرية النقدية التي تمكن بها أبناء العالم الثالث ، وبالذات أمريكا اللاتينية، معهم بعض المنظرين العرب من ذوي الاتجاهات اليسارية، من أن يقدموا نقدا علميا لقضية التنمية في ظل الأوضاع الراهنة والعلاقات الدولية التي تشكل الظروف السائدة في الاقتصاد الدولي. وتتناول هذه الدراسات بشكل خافت بعض جوانب الأوضاع الداخلية، لكن أغلبيتها تتناولها من زاوية كيف أن دول المركز زرعت وكلاء

ووسطاء لها، يخترقون مجتمعاتهم من خلالهم، بوصفهم وكلاء لتوسيع سلع المركز، أو ضرب المحاولات الجادة كلها لإدخال المجتمع في دورة التنمية. ويؤكد هؤلاء أن ذلك يتم من خلال إغراق السوق بسلع كمالية، وزيادة توريط المجتمعات التابعة بالديون، وحرمانها من أخذ مبادرة الصناعة سوى في شكل عمالة رخيصة أو مجرد وكالات لتوزيع السلع والخدمات.[30]"

إذا، تهتم النظريات الماركسية والاستقلالية بالتنمية الاقتصادية في ضوء المقاربة الماركسية، بالتركيز على الأسباب الخارجية لظاهرة التخلف، والرغبة الجادة في تخليص العالم الثالث من التبعية الإمبريالية الغربية، باستيعاب نظرية المركز والمحيط.

الفرع الخامس: التفسير الجغرافي

يرى الجغرافيون أن جذور التخلف تعود إلى عوامل داخلية وخارجية في آن واحد. وبالتالي، لا يمكن فصل العوامل الداخلية، وهي عوامل منطقية موضوعية في تفسير ظاهرة التخلف، عن العوامل الخارجية التي تتمثل في الاستعمار ، والتبعية الأجنبية، وتمثل النماذج الاقتصادية الغربية الماركسية والليبرالية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية من الأساس

ظهرت هذه النظريات في سنوات السبعين ، وكان الهدف منها القضاء على الفقر والجوع، على أساس أنها البداية الحقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. وبذلك، أصبح مفهوم الفقر الأكثر تداولا في هذه النظريات، بعد أن كان الفقر نتاج التفاوت واللاتكافؤ الاقتصادي بين الشمال والجنوب . ومن ثم، أصبح مفهوم الفقر

---

[30] - أبو بكر أحمد باقادر: (العلوم الاجتماعية والواقع الفكري عند المسلمين)، **مدخل لتكوين طالب العلم في العلوم الإنسانية**، صص:82-83.

مصطلحا مستقلا له بعده الاقتصادي، ويدرس في معزل عن باقي العناصر التنموية الأخرى، ولكنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية البشرية ، وإسعاد الساكنة .

وعليه، فالقضاء على الفقر والجوع هو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية للدول المتخلفة بغية اللحاق بالدول المتقدمة.

المطلب الثالث: نظريات التقويم الهيكلي

ظهرت نظريات أو برامج التقويم الهيكلي (**Un programme d'ajustement structurel**) في سنوات الثمانين من القرن الماضي ،وهدفها إدخال إصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية مقترحة من البنك الدولي(la Banque mondiale) وصندوق النقد (Fonds monétaire international (FMI)) لإخراج الدول المتأزمة من مجمل المشاكل التي تتخبط فيها. وهي نظرية كلاسيكية جديدة ترتبط بالنظرية النقدية.

المطلب الرابع: نظريات التنمية البشرية

ظهرت هذه النظريات المتعلقة بالتنمية البشرية في سنوات التسعين من القرن الماضي، وهدفها الاهتمام بالبعد البشري والإنساني في تحقيق التنمية الشاملة، بالتركيز على الرفع من مستوى الدخل الخام، وتحسين مستوى الصحة، والقضاء على الأمية والجهل والتخلف. وصاحب هذه النظرية هو الهندي أمارتيا سين (Amartya Sen) الذي أرسى دعائم البرنامج الإنمائي الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة.

المطلب الخامس: نظريات التنمية المستديمة

ركزت هذه النظريات على البيئة بالخصوص، بعد بروز المشاكل البيئية الخطيرة التي تهدد سلامة الإنسان في هذا الكون الذي يعاني التلوث من جهة، و الانحباس الحراري من جهة أخرى. وقد تبلورت هذه النظريات في سنوات التسعين من القرن العشرين، على الرغم أن المشكل البيئي هو مشكل قديم ظهر في سنوات السبعين من القرن نفسه؛ حيث عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة سنة1972م باستكهولم، وقد كانت قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992م بداية الاهتمام بالتنمية المستديمة (développement durable).وقد ترتب عن هذه التنمية ظهور مصطلح جديد هو الثروة اللامادية.

المطلب السادس: نظريات ما بعد التنمية

تنتقد هذه النظريات مفهوم التنمية وتعوضه بالتقدم. ومن أهم رواد هذه النظرية هيربرت ماركوز(Herbert Marcuse)، وإيفان إليتش(Ivan Illich)، وفرانسوا بارتان (François Partant) منطلقين من السؤال التالي: هل التنمية مفهوم غربي؟

وتشدد هذه النظريات على الوعي بنهاية العالم، وتأزمه بيئيا وإيكولوجيا.وبالتالي، تقر هذه النظريات المتشائمة بالأزمات الاقتصادية، وفشل التنمية في العالم الحالي، وانقسام هذا العالم إلى عالم غربي متقدم وجنوب متخلف.

المطلب السابع: نظريات البديلة للعولمة

ترتكز هذه النظريات على التجارب المجتمعية. بمعنى أنها تهتم بنماذج تنموية خاصة بمجتمعات معينة لدراستها وفحصها.

المبحث الخامس: شروط تحقيق التنمية الحقيقية

لا يمكن تحقيق التنمية المجتمعية الحقيقية إلا بوجود مجموعة من الشروط التي يمكن حصرها فيما يلي:

المطلب الأول: توفير التغذية للسكان

لا تتحقق التنمية المستديمة إلا بتوفير التغذية للساكنة، عن طريق الاهتمام بالفلاحة، وبناء السدود، والتحكم في الجفاف، وتوسيع الرقعة الزراعية لزيادة الإنتاج، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج الزراعي وتنويعه، وتكوين الفلاحين وفق الأساليب العلمية الحديثة، والإكثار من الأسمدة الكيماوية والبذور المختلفة، واستعمال التقنيات الآلية كالجرارات وآلات الدرس المعاصرة.

ومن باب العلم يعاني سكان الدول المتخلفة نقصا خطيرا في التغذية؛ مما يجعلها دوما معرضة للجوع والفقر والفاقة والموت.ويحدد العلماء الحد الأدنى من التغذية الذي لابد منه للبقاء على قيد الحياة في 1500 سعيرة حرارية (Calories) مقابل 3600سعيرة باعتباره حدا أقصى. ويشتد الجوع كلما نقصت التغذية عن 2500 سعيرة حرارية. وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن حوالي70 في المائة من سكان المعمور يعيشون بمعدل أقل من 2500سعيرة.

المطلب الثاني: الزيادة في الإنتاج

ينبغي على الدول السائرة في طريق النمو أن تهتم بالإنتاجية، بالرفع منها لتحقيق الفائض بغية تصديره إلى الخارج قصد تحصيل العملة الصعبة.

ويمكن أن يتحقق ذلك بالرفع من المنتج الزراعي وتنويعه، والتخطيط للنمو الديمغرافي الذي يستلزم إنتاجا فلاحيا إضافيا كل سنة، مع الاهتمام بالصناعة بمختلف أنواعها ، والزيادة في إنتاجها

باستيعاب التكنولوجيا المعاصرة ، والدخول في التنافسية داخل السوق العالمية للتبادل الحر.

ويلاحظ أن البلدان المتخلفة بلدان فلاحية وزراعية بامتياز، تستعمل الوسائل التقليدية في الإنتاج الزراعي، وهي فلاحة معاشية أكثر مما هي تسويقية. وتشير الإحصائيات إلى أن الهكتار الواحد ينتج في المتوسط 15.8 قنطارا من القمح في أوروبا، و12 قنطارا في أمريكا الشمالية. في حين، لايتعدى ما يعطيه الهكتار الواحد من القمح تسعة قناطير في آسيا، وسبعة في أفريقيا.

وإذا كان الفلاح في أمريكا الشمالية ينتج في المتوسط خمسة أطنان من الحبوب، وفي إمكانه تغذية خمسة عشر شخصا، فإن نظيره في بلدان الجنوب ينتج على العموم أقل من 5.4 طن، ولا يستطيع تغذية أكثر من أربعة أو خمسة أشخاص.

المطلب الثالث:الرفع من الدخل الفردي

ولايمكن للتنمية أن تتحقق إلا بالرفع من الدخل الفردي للمواطن، والحفاظ على الوضعية المادية للطبقة الوسطى، ومساعدة الطبقات الفقيرة على العيش الكريم، والنهوض بأعباء الحياة، بتخصيص حد أدنى للأجر الشهري والسنوي من أجل التكيف مع متطلبات الواقع الموضوعي ومستلزماته في أحسن الظروف الملائمة والمناسبة.

المطلب الرابع: تحسين مستوى معيشة السكان

إن الهدف من التنمية الشاملة الحقيقية هو الرفع من مستوى معيشة السكان، ولاسيما الفقراء والفلاحين والعمال والطبقة الكادحة، بتوفير السكن اللائق، وتأمين حياتهم في أثناء العمل وبعده، وإمدادهم بالتغذية و الطاقة والتعليم والماء الشروب النقي الصالح

للاستهلاك. وتوفير المؤسسات التعليمية والاستشفائية لصالحهم ولصالح أولادهم وأحفادهم.

المطلب الخامس: الاهتمام بالصناعات الحديثة

لايمكن للتنمية الحقيقية الشاملة أن تتحقق بالفلاحة وحدها، فلابد من الاهتمام بالصناعات العصرية المتطورة الرقمية ، ومجاراة الدول المتقدمة في هذا المجال في إطار المقارنة والتنافس والعمل الجاد، والبحث عن الجودة المتميزة، وتصديرها بأثمنة تنافسية معقولة.

ولا تتوقف الصناعة عندما هو تحويلي وتركيبي، بل لابد من خلق تكنولوجيا ذاتية متطورة متفوقة في جميع الميادين والمجالات، بما فيها صناعة الأسلحة، وصناعة السفن، وصناعة الروبوتات، وصناعة الأقمار الصناعية، وصناعة الطائرات، وتنويع المنتجات الصناعية، واستعمال الطاقة المتجددة في الإنتاج الصناعي.

المطلب السادس: تغيير البنيات الاجتماعية العتيقة

لايمكن أن تتحقق التنمية الشاملة إلا بتغيير البنيات الاجتماعية التقليدية، بفهم الدين فهما عقلانيا عمليا عصريا، وربط العادات والأعراف والتقاليد بالمنطق والعلم والفكر الوضعي، ومواجهة السلوكيات الخرافية والأسطورية والعجائبية، باستعمال المنطق والتفكير العلمي الصحيح،والوقوف في وجه الطقوس العرفانية الاتكالية القائمة على الاستغلال البشع لسذج من الناس ، ونشر الفكر الغيبي الزائف.

ومن الصعب أيضا تحقيق التنمية الشاملة، إذا لم تكن هناك ديناميكية اجتماعية حقيقية، وفعالية سياسية متميزة ومبدعة، تتسم بسرعة التخطيط والتدبير والتنفيذ والتطبيق، ولها القدرة على تطويع الإمكانات المتاحة لخدمة المجتمع على جميع المستويات والأصعدة.

وهكذا، تتنافى التنمية مع البيروقراطية والروتين الإداري وكثرة الأوراق.

ويستحيل أن تتجسد التنمية الشاملة في مجتمع يعرف بالثبات والبطء والسكون على مستوى النسق والبنيات والعناصر الوظيفية. وفي المقابل، ترتكز التنمية على الديناميكية والفعالية السياسية، وسرعة الحركة والإنتاج والتوزيع والاستهلاك. أي: إن عامل الدينامكية " عامل مهم يؤثر أكبر تأثير في مصير التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عامة في مختلف البلدان...ذلك أن كل الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة لن تظل في حالة ثابتة، وإنما هي أيضا تتطور مع الزمن.ويكون معدل هذا التطور كبيرا وسريعا للغاية في اللحظات والفترات التي يتم فيها تبديل الكثير من الهياكل القائمة والموروثة، وإحلال هياكل جديدة محلها.وهذا العامل ينبغي وضعه في الاعتبار، لأن تأثيره في الإسراع بمعدل التنمية، بل وبكل نشاط المجتمع وإنتاجيته وفعاليته، يكون عادة تأثيرا استثنائيا في قوة دفعه، وفي معدل سرعته، خاصة وأن هناك العديد من الأدلة الدولية الواضحة على مدى تأثير هذه التغيرات في الإسراع بمعدل النمو والتنمية .ولقد أثبتت دول كثيرة أنها مجتمعات حية وفعالة، قادرة على الحركة، من أجل دفع نشاطها وتقدمها إلى مشارف الإنجازات التي حققتها مجتمعات أخرى، بصورة منظمة وإيجابية تدعو إلى الإعجاب."[31]

ويعني هذا أنه لايمكن تطبيق التنمية المستديمة إلا في مجتمع يؤمن بالفعالية السياسية، ويحترم الوقت والجهد البشري، وينبذ البيروقراطية والروتين الإداري.

---

[31] ـ انظر: خيري عزيز: **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 1983.

المطلب السابع: توفير الشغل والحد من البطالة

إن الهدف الحقيقي من التنمية الشاملة هو الرفع من النمو الاقتصادي، وجلب الاستثمارات، وتحصيل العملة الصعبة من أجل الحد من البطالة، والقضاء على الخمول المجتمعي بين فئة الشباب القادر على العمل، بتوفير مناصب الشغل المناسبة بالعدد الكافي، وتكوين العاطلين تكوينا مهنيا أو أكاديميا، وتزويدهم بمجموعة من المؤهلات ، وتمهيرهم بالكفايات الأساسية والنوعية والممتدة لوضعهم أمام وضعيات مجتمعية وصناعية ومهنية احترافية معقدة ومركبة.

المطلب الثامن: التحكم في النمو الديمغرافي

من الصعب جدا الحديث عن تنمية شاملة حقيقية إلا إذا تحكمنا في النمو الديمغرافي بشكل علمي لائق، وفق خطط إحصائية اقتصادية مدروسة، ومراعاة متواليات النمو السكاني بشكل دقيق، بوضع خطط إنتاجية مادية ومالية واجتماعية تتناسب مع سياسة الإنجاب. ولابد للحكومات أن تضع سياسات تنموية محلية وجهوية ووطنية وقومية إستراتيجية واستشرافية ومستقبلية ، تتواكب مع العدد الهائل من المواليد ، بتوفير السكن، والغذاء، والماء، والكهرباء، والصحة، والتعليم، والنقل، والبيئة السليمة...

المطلب التاسع: العناية بالصحة العامة

قال أفلاطون: العقل السليم في الجسم السليم. ويعني هذا أن التنمية تتنافى مع وجود الأوبئة والملوثات والأمراض على المستوى الوطني والمجالي.

إذاً، لابد من تنمية حقيقية شاملة ونسقية ومندمجة بامتياز، هدفها القضاء على الأمراض الخطيرة والمزمنة، والعناية بصحة المواطنين، ولاسيما الطبقة الكادحة المنتجة، وإيجاد الحلول الناجعة للقضاء ، بشكل نهائي، على جميع الأمراض التي تهدد صحة الإنسان وسلامته الجسدية والبيئية.

المطلب العاشر: العناية بالتربية والتعليم

لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة إلا بتطوير التربية والتعليم في مختلف أسلاكه الدراسية، وإشراك المؤسسات التعليمية والجامعية في ترقية الفعل الثقافي، وتنمية المحيط الاجتماعي، والمساهمة في إثراء المشهد الثقافي المحلي والجهوي والوطني والقومي، والقضاء على الأمية، والجهل، والتسرب الدراسي،وجعل التعليم مستمرا إلى غاية السنة السادسة عشرة ، والاهتمام بالتعليم الجامعي، والتكوين المستمر، وتشجيع التلاميذ والطلبة على البحث العلمي الهادف والبناء والمنتج.

بمعنى أن التعليم هو قاطرة التنمية المستديمة، وأس التقدم والازدهار، وخاصة إذا كان هذا التعليم ينطلق من أسس إبداعية قائمة على الإنتاج والابتكار والبحث العلمي، والاعتماد على الذات. كما أن التعليم والتربية هما" أداتا هذا التغيير للبنيات العقلية. والقيام بهذا الدور ينبغي أن يكون التعليم جديدا قادرا على إعداد الشباب للتفكير الحديث، بدءا من المدرسة الابتدائية.وعن طريق التربية والتعليم الحديثين، يتحول الشباب إلى محرك بشري لتنمية المجتمع.[32]"

---

[32] - انظر: خيري عزيز: **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي**، المرجع المذكور سابقا.

ويعني هذا أن التعليم هو قاطرة تنمية المجتمع، مادام ينبني على الابتكار، والإبداع، والفعل الثقافي الإيجابي، والإنتاج الهادف والبناء.

المطلب الحادي عشر: الاهتمام بالتنمية الثقافية

لا يمكن الحديث عن نهضة تنموية حقيقية في بلد ما إلا بتوفير بنيات ثقافية مناسبة ومتعددة ومتنوعة، كتشييد مركبات ثقافية ورياضية وفنية وعلمية. علاوة على إيجاد معاهد ومختبرات ومحترفات وورشات ومتاحف ومكتبات وخزانات. فضلا عن بناء قاعات المسرح والسينما ، وتشجيع الناس على الإقبال عليها بأعداد كثيرة؛ لأن الثقافة أداة للتوعية والتنوير والتثقيف والتنمية، ووسيلة لمحاربة الأمية، والجهل، والتخلف.

وتعد الثقافة كذلك، بفنونها وآدابها وعلومها ، مسلكا حقيقيا للإفادة والإقناع والإمتاع والتسلية والتثقيف والاقتناع. ولايمكن للتنمية الثقافية أن تحقق نتائجها المثمرة إلا بتشييد المركبات الثقافية الواسعة والرحبة، وإنشاء المعاهد التابعة لها للتعليم والتكوين والتأطير.

علاوة على ذلك، لابد من توفير المسارح والمتاحف وقاعات السينما ، وقاعات للتدريب والتكوين والتأطير. وينبغي أن تخضع تلك المركبات الثقافية، في هندستها المعمارية، للخصوصية الحضارية هوية وتأصيلا وتأسيسا.

بمعنى أن تتلاءم تلك المركبات مع طبيعة المجتمع وحضارته وثقافته وهويته وخصوصياته المحلية والروحية والمعنوية، مع الانفتاح على الحداثة أو ما بعد الحداثة، بشرط الاحتفاظ على

الموروث اللامادي الأصيل والفرجات الدرامية والإثنوسينولوجية الخاصة بذلك المجتمع.

المطلب الثاني عشر: القضاء على الاستغلال

تهدف التنمية الشاملة إلى القضاء على الاستغلال بكل أنواعه، سواء أكان استغلالا طبقيا فاحشا أم مجتمعيا أم اقتصاديا. ويعني هذا أنه لابد من احترام عرق الطبقة الكادحة، بتثمين الجهد العضلي بالأجر المناسب والدخل المماثل لذلك الجهد العضلي، واحترام هذه الطبقة المنتجة التي تسعى سعيا حثيثا إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، بوضع اللبنات الأساسية للمجتمع المتوازن والمتكامل، وبناء الاقتصاد الوطني بناء حقيقيا قائما على الأمانة والجودة والمسؤولية.

وتتنافى التنمية الحقيقية مع استغلال وعي الناس واستلابه ، بتقديم فهم سيئ للدين، أو استغلال هؤلاء الأفراد طبقيا أو صوفيا، بإدماجهم في طقوس طرقية عرفانية تواكلية لا تمت بصلة إلى روح العمل، وبناء التنمية الحقيقية الشاملة .

المطلب الثالث عشر: التخلص من التبعية الأجنبية

لايمكن الحديث كذلك عن تنمية حقيقية شاملة إلا بالتخلص من التبعية الأجنبية المتروبولوية بشكل سيادي حقيقي، والاستقلال التام عن دول المركز، ببناء اقتصاد وطني وقومي متطور اعتمادا على القدرات الذاتية، واستثمار الكفاءات والمهارات الاحترافية الموجودة عند الشباب أصحاب الطاقات المبدعة الهائلة، بتشجيعهم على العمل، وتكوينهم تكوينا علميا ومهنيا صحيحا ، مع تطوير الصناعة والزراعة والمجتمع على حد سواء، بتوعية المواطنين وتعليمهم وتنويرهم وتثقيفهم، وتحسين مستوى عيشهم ماديا وماليا ومعنويا.

المطلب الرابع عشر: توفير البنى التحتية

لا تتحقق التنمية المستديمة إلا بتوفير الإمكانات المادية والمالية والبشرية والتقنية واللوجيستيكية لانطلاق الصناعة وإقلاعها بشكل سريع، و تحقيق رفاهية المجتمع، والرفع من وتيرة الاقتصاد الوطني، والزيادة في الدخل الفردي، وتوفير الصحة العمومية، والحد من الأمية والجهل والتسرب المدرسي.

ولن تتحقق ثمار التنمية المرجوة إلا ببناء الطرق السيارة، وتوفير الموانئ المجهزة المعاصرة، وتقوية الطرق الوطنية، وتوفير عدد كبير من المطارات الوطنية والدولية لتبادل السلع والبضائع، وجلب السياح . فضلا عن بناء المصانع والمعامل والمؤسسات المالية والصناعية قصد جذب المهندسين الخبراء لخلق صناعات عصرية متطورة بمختلف أشكالها وأنواعها.

علاوة على دعم البحث العلمي والتقني، بتوفير كافة الإمكانات المادية والمالية. وبالتالي، لايمكن أن تبنى التنمية أو يخطط لها آنيا أو مرحليا أو مستقبليا بغية تحقيق الاستدامة، في غياب التجهيزات المادية والتقنية والرقمية، أو في ظل غياب الإمكانات المالية. لأن الفعل التنموي لايمكن أن يتحقق بدون تمويل حقيقي فعال. فلابد من تقديم تحفيزات مادية، وتشجيع المجتهدين والباحثين والعلماء والمبتكرين ، وتقديم منح وجوائز وهبات وشهادات تشجيعية أو تقديرية للجمعيات، و الفرق، والنوادي، والأفراد، والمثقفين، والمبدعين، و الفنانين، تشجيعا لهم على العطاء والبذل والإبداع، والاستمرار في عملهم الراقي والسامي.

ولابد للدولة الوطنية ، أو المؤسسات الخاصة، أن تدعم، بكل إمكاناتها المتوفرة، ما يقوم على البحث والابتكار والاستكشاف؛ لأن

الإبداع هو أساس النهضة التنموية الحقيقية، ونواة التميز والتفرد عربيا وعالميا.

المطلب الخامس عشر: الاعتماد على الذات

تنبني التنمية المستديمة، في الحقيقة، على الإبداع والابتكار والإنتاج، في جميع المجالات والحقول العلمية والمعرفية والأدبية والفنية. وتستلزم المقاربة الإبداعية أن يكون الإنسان المواطن مبدعا، والمجتمع مبدعا ؛ حيث تسهم المؤسسات الاجتماعية الصغرى منها أو الكبيرة في تحقيق هذه الفلسفة الإبداعية ، باعتبارها واجبا أخلاقيا وإنسانيا ومجتمعيا وقوميا، يلتزم بها الإنسان في حياته اليومية من أجل تحقيق التقدم والتنمية والازدهار . كما تستوجب الفلسفة الإبداعية الاعتماد على النفس أو الذات لبناء التنمية الشاملة أو المستديمة. لأن من "المقومات الأساسية لبناء إستراتيجية جديدة للتنمية مسألة الاعتماد على النفس.وهذا المفهوم تجده شبه مفقود نسبيا في المعنى والتطبيق، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في بيان أصول هذا المفهوم على أساس من التأني والشمولية لكي يضم في حيثياته جوانب الحياة، سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أم الإقليمي أم القومي.[33]"

وتقوم التنمية الحقيقية، أو التنمية الشاملة، على العلم والتكنولوجيا، ولا يمكن تحقيقها بنقل التكنولوجيا أو استيرادها جاهزة من الدول المتقدمة، فلابد من الاعتماد على النفس، وتمثل فلسفة الإبداع والتجديد والابتكار. ولا يتأتى ذلك إلا بالمقاربة الثقافية التي تعمل على توعية المجتمع في شتى نواحي الحياة، وتسعى إلى ترقية مستوى الفكر لدى الشعب، وتربية الذوق الفني، وترقية الإحساس

---

[33] - خالد السبع النجار: (إستراتيجية جديدة للتنمية في الوطن العربي)، **مجلة الفيصل**، السعودية، العدد:93دجنبر1984م، ص:36.

الجمالي في التعامل مع الأشياء والمنتجات الثقافية والفنية والأدبية والتقنية.

بمعنى أن الثقافة هي التي تؤدي ، بالمواطن الصالح المنتج، إلى الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا . وفي هذا الصدد، يقول الباحث المغربي المهدي المنجرة:"إن مشكلة التقدم التكنولوجي للجهات التي مازالت تشكو من نقص في التنمية لا يمكن حلها جذريا باستيراد التقنيات الأجنبية أو إدخال العلوم التطبيقية الجاهزة- على عجل- بشكل من الأشكال.فلا يمكن للتقدم أن يتحقق بصورة جذرية إلا بالإبداع والدعم، حسب سياق ينمو داخليا في قلب الحقيقة الإنسانية للمجتمعات المعنية من الوجهتين الثقافية والاجتماعية للعلم.

إن الأمر الأساس الذي يجب التركيز عليه هو أن العلم والتقنية الجديدة كلاهما من المكونات العضوية في الثقافة. وهما لا يصبحان مرتبطين اجتماعيا ومنتجين اقتصاديا إلا إذا تم دمجهما في البيئة الثقافية التي يعملان فيها، وبذلك يصيران ظاهرة ديناميكية تستحث التجديد والإبداع.

ونفهم من هذا أن أكبر كذبة هي ما يسمى بنقل العلوم والتكنولوجيا ، ليس هناك شيء يمكن تسميته بنقل التكنولوجيا، فمجرد استيراد المنتج التكنولوجي، فضلا عن استيراد الفنيين للسهر على تشغيله وصيانته، ليس بحال استيرادا للتكنولوجيا.فما يتم نقله تحت غشاء هذا المصطلح نقل التكنولوجيا هو مجرد مواد عفا عليها الزمن وبأثمنة لا مبرر لها، أما التمكن من التكنولوجيا فهو نتيجة عمل وبحث وإبداع ذاتي، وذلك مسار يستحيل بيعه أو شراؤه، ولا سبيل إلى الوصول إليه إلا باكتساب المعرفة وتنشيط الابتكار.

إن العلم أو التقنية لا يمكن نقلهما، لأنهما نتاج نسق ثقافي؛ فالقيم الثقافية هي التي تحدد الفكر العلمي والإبداع والابتكار.فالعلم

والتكنولوجيا ليسا المحركين الأولين للتغيير الاجتماعي، بل القيم الثقافية هي المحرك الأساس، وهي التي تجعل التغيير ميسورا من خلال تمكين الأفراد من استيعاب العلم والتكنولوجيا.وهذا ما أسميه بانصهار العلم والثقافة."[34]

وعليه، لا يمكن الحديث، إطلاقا، عن مقاربة تنموية شاملة في غياب الإبداع والابتكار والإنتاج والتحديث.

المطلب السادس عشر: دمقرطة الدولة والمجتمع

لا يمكن، بأي حال من الأحوال، تحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية المستديمة بصفة خاصة، إلا بتطبيق النظام الديمقراطي العادل الذي ينبني على العلمانية، والحرية، والحق، والعدالة، والإنصاف، والمساواة، وفصل السلط، وتطبيق الشورى، والإيمان بالتناوب السياسي، وتمجيد الكفاءة ، وضمان حقوق الإنسان، والعمل بسياسة الحقوق والواجبات، والأخذ بفلسفة الإبداع والابتكار. فالعامل الأساس في نجاح التنمية الحقيقية هو" توفير الإرادة السياسية، وتوفير جو الحرية لأصحاب المواهب العلمية والفنية، وهذا يتطلب بطبيعة الحال احترام الإنسان. ووجود العنصر البشري المتوفر على القدرات الفنية والعلمية العالية شرط ضروري في نجاح العملية الإبداعية ، وهذا الشرط متوفر في عالمنا العربي والإسلامي، خاصة إذا علمنا أن كبار المتخصصين في المراكز العلمية والتكنولوجية في العالم الغربي هم عرب مسلمون، ولكن غياب الحقوق والحريات العامة، وغياب احترام الإنسان، كل ذاك

---

[34] - المهدي المنجرة: **حوار التواصل من أجل حوار معرفي عادل**، دار وليلي للطباعة والنشر، مراكش، المغرب، الطبعة السادسة سنة 2000م، ص:116-117.

حرم العالم المتخلف من الاستفادة من طاقاته الذاتية، وأصبح يعيش حالة نزيف مستمر لأدمغته وذوي القدرات فيه."[35]

ولايمكن أن تتحقق الديمقراطية التنموية إلا إذا تحققت الديمقراطية الحقيقية في المجتمع . ولا ينبغي أن تكون ديمقراطية الدولة شكلية وسطحية تمس ماهو هامشي وثانوي، وتترك ما هو أساسي وجوهري. أي: إن الديمقراطية الحقيقية هي ديمقراطية عملية، يشارك فيها الرئيس والمرؤوس ، ويحتكمان معا إلى لغة الحوار والاختلاف وخطاب الانتخابات النزيهة الشفافة، دون تزوير، ولا تزييف ، ولا تسويف، ولا تجويع.

وعلى الرغم من أهمية الثقافة في تغيير المجتمع وتحديثه وعصرنته، ومساهمتها في تحقيق الديمقراطية، فهي غائبة نسبيا في برامج الأحزاب السياسية لدول العالم الثالث، أو بلدان الوطن العربي. لذا، لابد أن تحضر الثقافة أو التنمية الثقافية في البرامج السياسية؛ لأن الثقافة هي أس الحوار والاختلاف والإقناع والاقتناع، بل تسعفنا في ترسيخ ثقافة النقد الذاتي، وتقبل الآخر، والتشبث بقيم الإنسانية بجميع معانيها. ومهما اختلفت رؤانا للأمور، فإن الغاية تظل واحدة، وهي بناء مجتمع حديث مساير للركب الحضاري والتطور التكنولوجي والعلمي.

وعلى العموم، تعد دمقرطة المجتمع بشكل حقيقي وعملي، وبنائه حضاريا وأخلاقيا، من أهم الآليات الإجرائية لتحقيق التنمية المستديمة النافعة. ولن يتحقق هذا عمليا وميدانيا إلا بإصلاح المنظومة التربوية التعليمية، وربطها بالفعل الثقافي المثمر ، ببرمجة مجموعة من الأنشطة الثقافية والأدبية والعلمية والفنية لصالح المتعلم أولا، ولصالح المجتمع ثانيا.

---

[35] - المهدي المنجرة: **حوار التواصل من أجل حوار معرفي عادل**، ص:116-117.

المطلب السابع عشر: احترام الخصوصية المحلية في التنمية

لا يمكن تحقيق التنمية بصفة عامة، والتنمية المستديمة بصفة خاصة، إلا إذا عرضنا منتجنا الحضاري والثقافي الخاص أمام الآخر أو الغير بكل مكوناته الأنطولوجية والهوياتية والدينية، دون إحساس بالنقص أو الازدراء أو الهوان. فلا خير في شعب ينكر ثقافته الخاصة، ويزدري خصوصياته العرقية واللغوية والثقافية، ليندمج - بعد ذلك - في منومات هوياتية وثقافية أجنبية؛ لأن ذلك هو نوع من الاستلاب المشيأ، والتدجين السلبي ، والمسخ الثقافي .

إذاً، فليس هناك تنافر بين العلم والثقافة والخصوصية الهوياتية والدينية، فكل هذه الأشياء تتكامل فيما بينها لتعطي لنا نسقا ثقافيا متميزا. و" لهذا، نجد أن اليابانيين بالرغم مما يشاع عنهم لم ينقلوا التكنولوجيا: إن اليابانيين سلكوا في استيراد التكنولوجيا مسلكا فريدا بحيث اتجهوا إلى تحليل المواد المستوردة بهدف فهم آلياتها وكيفية عملها بقصد فهم كل جزء من جزئياتها ، وإعادة تركيبها وفق مقاييس وأذواق مغايرة، ففي التركيب الجديد نجد أن هناك إبداعا يابانيا ينسجم مع القيم المجتمعية، ومع الخصوصية اليابانية، وفق ذوق الإنسان الياباني في الحياة. فهناك - إذاً- إبداع ذاتي، ودون هذا الإبداع الذاتي لا يمكن التحدث عن التكنولوجيا.[36]"

وعليه، فمراعاة الهوية والخصوصية المحلية والثقافية أساس التنمية البشرية المستديمة. ومن ثم، فهو مرتكز جوهري تعتمد عليه المقاربة الثقافية الشاملة.

---

[36] - المهدي المنجرة: نفسه، ص:116-117.

المطلب الثامن عشر: الحكامة الجيدة

لايمكن تحقيق التنمية الشاملة إلا إذا أخذنا بمبدإ الحكامة الجيدة(**Gouvernance**). وهو مفهوم غامض ومعقد ومتشعب الدلالات بتنوع مجالاته.إذ يمكن الحديث عن حكامة سياسية، وحكامة اجتماعية، وحكامة اقتصادية، وحكامة ثقافية، وحكامة إدارية، وحكامة أوروبية، وحكامة عالمية، وحكامة مؤسساتية، وحكامة ترابية...

وتدل الحكامة على المقاربة التشاركية والتعددية في تسيير الإدارة وتدبيرها، واستحضار مختلف الفاعلين والشركاء في أثناء أخذ القرار، أو التقويم، أو بناء المشروع. وتعني أيضا إرساء الدولة على أساس اللامركزية واللاتركيز. ومن ثم، تعد الحكامة آلية تدبيرية لتجاوز أزمة الدولة البيروقراطية والمركزية.

أضف إلى ذلك فالحكامة عبارة عن مجموعة من القواعد والمناهج التي تساعد المدبرين على أخذ القرار الصحيح، وتنظيم التفكير الإداري، و مراقبة مدى تنفيذ القرارات في حضن المجتمع. ويعني هذا أن الحكامة الجيدة هي السبيل الوحيد للقضاء على الهشاشة والفقر من جهة، وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة من جهة أخرى.

ويرى الباحث المغربي عماد أبركان " أن الحكامة الترابية ، باعتباره مفهوما وآلية جديدة ، تعبر عن أحسن ما يمكن بلوغه، وأفضل ما يمكن القيام به في مجال التدبير والحكم، تعتبر هي الهدف والمبتغى الأفضل الذي يمكن الوصول إليه على المستوى الترابي.أو بعبارة أخرى، هي الوصول ترابيا إلى أحسن تدبير محلي ممكن، في أقل وقت ممكن، ومجهود وتكلفة ممكنة، وفي

أفضل الظروف الممكنة. وإذا كانت الحكامة الجيدة كمفهوم لم يلق بعد الإجماع على تحديد معناه، فإن الأكيد هو أن مفهوم الحكامة الترابية ينبني أساسا على الإدارة في الدول الموحدة.وذلك بما تنطوي عليه من المبادئ الجوهرية والأساسية للديمقراطية والحرية."[37]

ومن هنا، فالحكامة هي تجويد الإدارة وتحسينها وفق مبادئ التدبير المعاصر، والحد من روتين البيروقراطية، وتفعيل مبدإ الشراكة المحلية والجهوية وفق القوانين الإدارية المرنة التي تسمح بالأداء المثمر ، والتحفيز على الإنجاز الهادف، وتحقيق الفعالية البناءة بغية تحقيق التقدم والازدهار والرفاهية للمواطنين.

وعليه، لايمكن أن تتحقق التنمية البشرية، أو التنمية الإنسانية المستديمة، إلا بتمثل سياسة الحكامة الجيدة، والاعتماد على المقاربة التشاركية، والإيمان بالقيادة الديمقراطية، و إعطاء الأولوية للمصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة، واحترام مبدإ الكفاءة في إسناد الوظائف التدبيرية.

المطلب التاسع عشر: الأخذ بالمدخل البيئي

لايمكن تحقيق التنمية المستديمة إلا بالانطلاق من المدخل البيئي، باستعمال الطاقات المتجددة، وحماية الهواء من التلوث، وحماية البحار والمحيطات والبيئة الساحلية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، و الاستفادة من الطاقة غير الملوثة، والبحث عن الماء النظيف، ومحاربة تصحر الأراضي، وحماية الأنظمة الهشة من جبال، وواحات، وغابات، ومناطق رطبة... والسعي نحو إدارة

---

[37] - عماد أبركان: (الولاة والعمال في النموذج المغربي للإدارة المحلية وسؤال الحكامة الترابية)، **مجلة مسالك**، المغرب، العدد:31-32، السنة 11، 2015م، ص:88.

جيدة للنفايات الصلبة والسائلة والمبيدات والأسمدة، وضمان الأمن الغذائي والصحي والنفسي، وانتهاج حكامة رشيدة وديمقراطية في تدبير المشكل البيئي.

المطلب العشرون: تكريس ثقافة حقوق الإنسان

لا يمكن بناء تنمية حقيقية إلا بتكريس ثقافة حقوق الإنسان، والسماح للمواطنين بالدفاع عن حقوقهم المشروعة، سواء أكانت طبيعية أم مكتسبة، بتوفير أجواء الحرية و النقاش والجدال، وخلق مناخ الديمقراطية المتعددة، وبناء الثقافة الوطنية على أسس الحوار والتسامح والاختلاف البناء والهادف.

ولايمكن تحقيق ذلك إلا إذا أعطينا الفلسفة الحجاجية والاقتناعية مكانتها اللائقة بها ضمن المواد المدرسة في المنظومة التربوية والتعليمية بغية بناء أجيال مستقبلية تؤمن بالحوار التواصلي البناء والمتعدد، وتسعى إلى محاججة الآخرين وفق منطق العقل والإقناع والاقتناع ، دون تطرف أو إرهاب أو مصادرة لحقوق الإنسان.

المبحث السادس: مسار التنمية في العالم العربي

اقترنت التنمية، في الوطن العربي، بعد النصف الثاني من القرن العشرين، بطرد المستعمر من البلدان العربية، وتحقيق الاستقلال والسيادة. وبعد الاستقلال مباشرة، أصبحت التنمية هي تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا، وتنظيم الإدارة، والاهتمام بالتعليم، وتشييد لبنات الإعلام، والقضاء على الأمية والأمراض والأوبئة، وإرساء دواليب الثقافة الاجتماعية.

علاوة على ذلك، فقد أصبحت التنمية مرتبطة بتطوير التعليم، وتأهيل البحث العلمي، والحصول على المعلومات والتكنولوجيا

المعاصرة، وتطوير الاقتصاد ضمن المقاربات التنموية الاشتراكية أو الرأسمالية.

ومنذ سنوات التسعين من القرن العشرين، ارتبطت التنمية في العالم العربي بالعولمة من جهة، وبالثورة الرقمية والتكنولوجية من جهة أخرى. وأصبح التنافس العلمي والتقني سيد الموقف، وأساس التنمية المستديمة ، والدعامة الأساسية لتحريك الاقتصاد.

وعليه، " تمثل التنمية حركة النسق الاجتماعي، بما يحتويه من عوامل اقتصادية وغير اقتصادية بشكل واسع، إلى أعلى أو إلى أحسن، في إطار من العلاقات السببية الدائرية بين مختلف المتغيرات المخططة الداخلة في عملية التنمية.وكأن التنمية بذلك تعني عملية التغيير المقصود، والجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل ومستويات أفضل للمعيشة.ومن ثمة، تكون التنمية بمثابة إرادة مجتمعية تأخذ بالمجتمع في حالة التخلف إلى حالة من التحول التنموي على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.فالتنمية عملية متعددة الأغراض والجوانب، وتتضمن تغييرات في البناء والقدرة الناتجة عن تعبئة الموارد والإمكانات المتاحة."[38]

ولا يمكن تحقيق التنمية في العالم العربي بتطبيق وصفات تنموية جاهزة، أو الأخذ بمبدإ المقايسة أو المماثلة والمشابهة، بتقليد نماذج تنموية معينة، حققت، بشكل من الأشكال، نوعا من التقدم والازدهار. فلكل مجتمع خصوصياته الثقافية، وموارده الاقتصادية الخاصة به.

---

[38] - خلاف خلف خلاف: (التنمية في عالم يفتقر على المساواة(، **مجلة الفيصل**، السعودية، العدد: 166، نونبر1990م، ص:6.

كما تتشابك المعطيات المادية مع المعطيات المعنوية في إرساء مجتمع التنمية، وتتداخل فيه العوامل الاقتصادية والدينية. لذا، ينبغي مراعاة مجموعة من الخصائص التي يمتاز بها مجتمع معين، وتقديرها إستراتيجيا في أثناء الأخذ بسبل التنمية، والعمل بآلياتها التنفيذية، مع الأخذ بسياسة الحكامة الجيدة.

إذاً، لا يمكن استيراد نظريات تنموية جاهزة بغية تطبيقها بشكل آلي على مجتمعات مختلفة، تتنافى خصوصياتها الحضارية والثقافية مع مبادئ تلك النظريات والتصورات جملة وتفصيلا. والمقصود بكلامنا هذا أنه لابد من الإحاطة " بالمستوى والبعد التاريخي الذي يتجه المفهوم نحو التعبير عنه، حيث تختلف عملية التنمية من مجتمع لآخر، بل من فترة تاريخية إلى أخرى داخل المجتمع الواحد.

ويعني ذلك أنه ليس هناك نموذج للتنمية معد سلفا في جملته وتفاصيله، وليس هناك وصفات معينة لعلاج التخلف، بل إن الثابت الآن هو تعدد المداخل التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية. والاختيار ليس قاصرا، كما يذهب أنصار بعض النظريات التنموية، على نماذج تنموية ثبتت صلاحيتها ونجاحها في ظروف تاريخية، أو محكوما بعوامل إيديولوجية معينة.

ويكشف تحليل تجارب التنمية المختلفة، أن هذه التجارب في جملتها محصلة ظروف تاريخية موضوعية محددة خاصة بكل مجتمع، ويصعب أن تكرر هذه الظروف. ويعني ذلك أن النماذج التنموية لا تتمتع بالقدسية. وعلى الدول النامية، ومنها الدول العربية، أن تبني نموذجا خاصا بها يعكس الظروف التاريخية والموضوعية الخاصة

بهذه الدول، ويعمل على تحقيق تنمية حقيقية تقوم على الاعتماد على الذات، وتسعى إلى المحافظة على الهوية الذاتية."[39]

ولقد عجزت الدول العربية عن تحقيق التنمية البشرية المستديمة ، بإدماج البعد البيئي والإيكولوجي في التنمية الصناعية ، وقد نص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أربع دوائر للحرمان، وهذا نص التقرير:

" أولا **الحرمان والتهميش الاجتماعي**...من صحة وتعليم ونظم الحماية الاجتماعية؛

وثانيا **التهميش الاقتصادي**...وتراجع مستوى الدخل والأمن الغذائي بسبب التضخم وتدهور البيئة...وهيمنة الاحتكار...وعجز السياسات الكلية عن مجاراة التغيرات في التوقعات لدى جيل الشباب العربي، أما الدائرة الثالثة...، فهي **دائرة السياسة والحكم** بكل أبعادها ، خصوصا فيما يتعلق بحوكمة التنمية، حيث سيادة مؤسسات شديدة المركزية لاتملك الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة والمحاسبة أو المشاركة...

أما الدائرة الرابعة، فهي **الخلل الشديد** في موارد المياه والتربة والطاقة، وارتباطها باستدامة النمو والعجز في الموازنات الحكومية..."[40]

ومازالت التنمية في العالم العربي قاصرة عن تحقيق أهدافها الإستراتيجية الناجعة لوجود اقتصاد الريع، وعدم تنويع المداخل والمخارج الاقتصادية، وهيمنة القطاع التقليدي على مستوى المنتج الفلاحي أو الصناعي، وكثرة الواردات مقارنة بالصادرات،وفشل

---

[39] - خلاف خلف خلاف: نفسه، ص:6.

[40] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011: الدوائر الأربعة للحلقة المفرغة: حالات قطرية (عبد الله الدردي)، صص:1-2.

السياسات التنموية والإيكولوجية، وهدر الطاقات والموارد الإنتاجية بشكل دائم ومستمر ، والاكتفاء بتصدير المواد الخام، أو تصدير المنتجات الطاقوية التي تعرف أسعارها تقلبات دورية في السوق، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي والتقني، وعدم تطوير البنيات التعليمية والصحية والاستشفائية والصناعية، و التبعية للدول الأجنبية، وتفاوت بين الدول العربية على مستوى الدخل الفردي من درجة مرتفع جدا (الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة) إلى درجة متوسط (المغرب، وتونس، ولبنان) ، ودرجة ضعيف(اليمن، ومصر، وسوريا).

ناهيك عن مجموعة من الأدواء الإيكولوجية والبيئية والاجتماعية، مثل: الجفاف، والتصحر، والفقر، والهشاشة، ونضوب الموارد الطبيعية، وقلة التغذية، ونقص المياه الصالحة للشرب، والتلوث، وازدياد النمو الديمغرافي الكبير في بعض الدول كمصر، والمغرب، والجزائر... دون أن ننسى بعض الويلات والآفات الخطيرة والسلبية كالاستعمار (فلسطين)، والتطرف، والإرهاب، والتكفير، والحروب بين الإخوة العرب، والصراع المذهبي والسياسي والحركي، وهجرة المواطنين والأدمغة العلمية إلى الخارج بطرق شرعية أو غير شرعية...

وعلى الرغم من " الجهود التنموية التي شهدتها العقود المنصرمة، فإن جميع الأقطار العربية ماتزال تعتبر ضمن مجموعة بلدان العالم الثالث، حيث تعاني اقتصادياتها من مظاهر التخلف والتبعية التجارية للخارج...فما تزال بقايا العلاقات الأبوية وشبه الإقطاعية البالية تعيق تطور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية ، وتطور المجتمع المدني الحديث. كما تعيق تحقيق عملية التنوير الضرورية للمجتمع التي تحققت في أوربا منذ قرون. وفي الوقت الذي لم تحقق هذه

المجتمعات ثورتها الصناعية الأولى، يمر العالم العربي بالمرحلة الثالثة من الثورة الصناعية، وهو تعبير عن الفجوة الحضارية والتقنية التي تفصل العالم الغربي عن العالم العربي الإسلامي حاليا. فما يزال الاقتصاد الوطني وحيد الجانب ومشوها وريعيا[41]، سواء كان زراعيا أم نفطيا، كما أن الصناعة لاتزال ضعيفة التطور، ومشوهة البنية حتى في أكثرها تقدما.ويتجلى ذلك في اعتماد هذه البلدان الواسع على الاستيراد لتغطية نسبة عالية جدا من حاجاتها المحلية، وفي تشوه البنية الاجتماعية، وتخلف الوعي الاجتماعي للسكان، والمستوى الضعيف لتطور المجتمع المدني سياسيا وحضاريا. فإلى جانب تخلف البنية الاجتماعية تنتشر الأمية على نطاق واسع وخاصة في الريف وبين النساء."[42]

ويعني هذا كله أن العالم العربي لم يتجاوز بعد التنمية الاقتصادية المحضة التي تستهدف النمو ، لينتقل ، بعد ذلك، إلى أنواع أخرى من التنمية كالتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية المستديمة، والتنمية الثقافية الشاملة، والتنمية الحقوقية .لكننا نلاحظ أن التنمية في العالم العربي يهددها الاستغلال والحروب والتبعية الأجنبية من جهة، والعنف الداخلي القائم على التطرف والإرهاب والثورة من جهة ثانية.

وخلاصة القول، يستحيل فصل التنمية المستديمة عن شروطها الرئيسة التي ذكرناها سالفا ، فالعلاقة بين هذه الشروط المتعددة علاقة جدلية وعضوية وتكاملية ونسقية، فلابد - إذاً- من ربط التنمية

---

[41] - اقتصاد الريع هو اقتصاد يقوم على الحصول على دخل دوري ومنتظم ناتج عن ترويج سلعة أو توظيف رؤوس أموال ، وليس عن عمل أو وظيفة محددة.

[42] - كاظم حبيب: (العولمة ومخاوف العالم العربي)، **مجلة عيون**، عدد11، سنة 2001م.

المستديمة بما هو سياسي، واقتصادي،واجتماعي، وثقافي ، وبيئي، بتمثل المقاربة البيئية (الإيكولوجية) في أثناء إرساء آليات التنمية المستديمة تخطيطا وتدبيرا ومراقبة، والاهتمام بالتنوع الثقافي للمساهمة في إثراء العولمة.

ومن هنا، لايمكن للتنمية المستديمة أن تحقق نتائجها بالاعتماد على ماهو اقتصادي فحسب، بل لابد من استدماج البعد الثقافي الذي يتمثل فيما هو معنوي وفكري وروحي ووجداني، وإقناع صانعي القرارات السياسية والفاعلين الاجتماعيين المحليين والدوليين بدمج الثقافة الإيكولوجية، والانطلاق من مبادئ التنوع الثقافي وقيم التعددية الثقافية في وضع مجمل السياسات والآليات التطبيقية والممارسات العامة، عبر الشراكات العامة والخاصة، وتشجيع المجتمع المدني، وتمثل الديمقراطية، وتطوير التعليم، والإيمان بفلسفة الإبداع، وتسريع وتيرة العمل، وتبني سياسة تنموية شاملة ومستديمة.

الفصل الثاني:

العلاقة بين البيئة والتنمية

يبدو لنا، من خلال المقاربة النسقية، أن ثمة علاقة وثيقة ووطيدة وتفاعلية بين البيئة والتنمية؛ إذ يصعب الفصل بينهما، بل هناك علاقة أيضا بين هذين المكونين وباقي المكونات الأخرى التي تسهم في تحقيق التنمية المستديمة. ويعني هذا كله أن تناول التنمية المستديمة في علاقتها بالبيئة تستلزم منا أن ندرس هذه التنمية في إطار نسق تنموي متكامل ومترابط ؛ لأن التنمية المستديمة مرتبطة بمجموعة من العناصر والفاعلين والمتدخلين من قطاعات مختلفة، لابد من مراعاتها في أثناء توصيف هذه التنمية وتحليلها ودراستها وتقويمها بغية فهم واضح للظاهرة وتفسيرها وتأويلها ، وفق معطيات علمية دقيقة وصارمة وهادفة وبناءة ومفيدة.

المبحث الأول: علاقة الإنسان بالتنمية

لايمكن للإنسان أن يعيش في هذه الرقعة من العالم بمعزل عن التنمية ؛ لأنها السبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي، وإشباع رغباته المادية والمعنوية، وقضاء حاجياته الكثيرة والمتنوعة والمختلفة، على الرغم من ندرة الموارد والثروات.

ومع تزايد عدد السكان في العالم، أصبح الطلب ملحا على استغلال الطبيعة لتحصيل الثروة، وتوظيف موارد الأرض من أجل الحصول على العملة الصعبة لتوفير الحاجيات الضرورية التي يحتاجها الإنسان. بيد أن النمو الديمغرافي الذي ينتج عنه كثير من المشاكل كالبطالة، وضرورة توسيع البنيات التربوية والتعليمية، وتوفير التغذية، وبناء المستشفيات للحفاظ على صحة المواطن، قد أدى ذلك إلى ضرورة التسريع من وتيرة النمو الاقتصادي، والرفع من الإنتاج، وإن كان ذلك على حساب البيئة والأنساق الإيكولوجية ونضوب الموارد، وانتشار التلوث الجوي والمائي

والبري، وتدهور التربة، وامتداد التصحر، وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.

ولم تحقق هذه التنمية الاقتصادية السعادة الكافية للإنسان؛ إذ ساهمت في إثراء الأغنياء، وإفقار الفقراء، وتجويع القرويين وسكان البادية، بل ازداد جشع الطبقات الغنية أو الطبقات التابعة للبورجوازية الغربية في استنفاد الموارد الطبيعية ، والتأثير في وضعية الفقراء والبائسين في بلدان العالم الثالث، أو ما يسمى أيضا بدول الجنوب. وفي هذا الصدد، يقول أنتوني غيدنز:" تمثل أنماط الاستهلاك العالمي مرآة للنمو الاقتصادي ، غير أنها تبين في الوقت نفسه مقدار الضرر والدمار الذي أصاب الموارد البيئية، وتظهر اتساع فجوة التفاوت واللامساواة في العالم، ويبلغ استهلاك الطاقة والمواد الأولية أعلى مستوياته في البلدان الأوروبية قياسا على بقاع العالم الأخرى.غير أن الأضرار البيئية الناجمة عن الاستهلاك المتعاظم تترك آثارها البالغة الأكثر حدة في الشرائح والمجتمعات الفقيرة."[43]

ونظرا لنواقص هذه التنمية ذات الطابع الاقتصادي المحض، بدأ الحديث عن تنمية بشرية تقوم على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، بتحسين الدخل والأجر الذي يؤمن كرامة الإنسان، ويوفر له القوت اليومي. فضلا عن تحسين مستواه التعليمي والثقافي بالقضاء على الأمية والجهل والتسرب الدراسي، والمحافظة على صحته من خلال القضاء على الأمراض والأوبئة التي تهدد سلامة جسمه. أضف إلى ذلك تحسين المنظومة الحقوقية لتكون في صالح الإنسان ، ولاسيما في الدول المستبدة والديكتاتورية التي تنعدم فيها أدنى حقوق الإنسان الطبيعية والمكتسبة.

---

[43] - أنتوني غيدتز: نفسه، ص:665.

بيد أنه في أواخر سنوات الثمانين ، وبداية سنوات التسعين إلى يومنا هذا، بدأ التفكير جليا وواضحا وملحا في ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بالمدخل البيئي أو الإيكولوجي، بالحفاظ على الموارد الطبيعية، والتحكم في نسبة التلوث، والحد من النفايات، ووضع خطط إستراتيجية للحد من آثار الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية والفيضانات. لذلك، انعقدت مؤتمرات دولية بإشراف الأمم المتحدة من سنوات السبعين إلى يومنا هذا للنظر في مصير هذا الكون ، وربط التنمية بضرورة الحفاظ على البيئة، والتقليص من حدة التلوث، والحفاظ على الموارد الدورية المتجددة، واستعمال الطاقة النظيفة، والتحكم في النمو الديموغرافي، وترشيد النفقات، و انتهاج سياسية بيئية وفق منطق الحكامة الجيدة.

المبحث الثاني: نحو تنمية مستديمة

إذا كانت التنمية الاقتصادية مرتبطة بالنمو الاقتصادي فحسب، فإن هذه التنمية لم تكن تهتم كثيرا بالبيئة في مخططاتها الإستراتيجية؛ مما نتج عن ذلك تزايد ثاني أكسيد الكربون في الهواء، وانتشار التلوث والنفايات، وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.وقد دفع هذا الوضع الكارثي الأمم المتحدة منذ سنوات التسعين من القرن الماضي ، بل وقبل ذلك منذ سنوات السبعين، إلى التفكير في البيئة، والأخذ بالمدخل البيئي في بناء تنمية اقتصادية عالمية في المستقبل. لذا، لم تعد التنمية مقتصرة على ماهو اقتصادي مادي ومالي فقط، بل تتعدى التنمية إلى ماهو اجتماعي، وثقافي، وإنساني،وإيكولوجي.

ومن هنا، فقد أصبحنا نتحدث عن التنمية المستديمة التي تربط التنمية بالبيئة ربطا نسقيا وعضويا. وفي هذا الصدد، يقول أنتوني غيدنز في كتابه (**علم الاجتماع**):" بدلا من التوجه إلى الحد من النمو الاقتصادي، تحولت الأنظار خلال العقدين الماضيين إلى

مفهوم **التنمية المستديمة** الذي استحدثته وتبنته برامج الإنماء التي تشرف عليها الأمم المتحدة عام 1987 مع صدور الوثيقة المسماة "مستقبلنا جميعا". ويعني مفهوم التنمية المستديمة بصورة عامة أن على المجتمعات والدول أن تمضي قدما في عملية الإنماء الاقتصادي اعتمادا على تدوير ما لديها من موارد طبيعية، وإعادة استغلالها عوضا عن استنضابها بصورة مطردة. وقد احتضنت هذه الإستراتيجية الجديدة جميع الهيئات والحركات المهتمة بشؤون البيئة والحكومات والوكالات الرسمية وغير الحكومية في مختلف المجتمعات النامية. كما أصبحت هي المظلة التي عقدت في رحابها عدة تجمعات ومؤتمرات دورية دولية مثل "قمة الأرض" التي بدأت في ريو دي جانيرو عام 1992 وتواصلت بعد ذلك. واتسع هذا المفهوم في وقت لاحق بحيث أصبح يعني استخدام الموارد المتجددة والقابلة للتجدد لدفع النمو الاقتصادي، مع المحافظة على التنوع البيولوجي وأنواع النوع الحيواني، والالتزام بالمحافظة على نظافة الهواء والماء والأرض.وأصبح الشعار الذي يجمع سائر الأطراف المهتمة بشؤون التنمية هو تلبية احتياجات الحاضر مع عدم الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.ورغم بعض الانتقادات التي توجه إلى هذا المفهوم الإستراتيجي، فقد أصبح في الآونة الأخيرة واحدا من الإستراتيجيات التنموية للأمم المتحدة، وأدرج في ما يسمى بأهداف الألفية الثانية وفي التعاهد الذي التزمت فيه جميع البلدان المائة والتسعة والثمانون الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر قمة الألفية عام 2000 لإنهاء الفاقة البشرية بحلول عام 2015م.[44]"

---

[44] - أنتوني غيدنز: **علم الاجتماع**، ص:640.

ويعني هذا أن التنمية المستديمة هي التي تجمع بين المداخل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بناء التنمية الشاملة، بالحفاظ على البيئة، والعناية بالموارد الطبيعية الأساسية، والتفكير في الأجيال المستقبلية، وترشيد الاستهلاك، والحفاظ على مكسبات الطبيعة، وعدم إهدار ثرواتها واستنزافها واستغلالها استغلالا بشعا.

وقد لاحظنا ، في السنوات الأخيرة، أن بعض الدول الصناعية ، مثل: الولايات المتحدة، والصين، والهند، واليابان ، وغيرها ...تكثر من الملوثات الهوائية والإشعاعية والنووية في تطوير المنتج الصناعي، والزيادة في الإنتاج ، والرفع من وتيرة الطاقة ؛ مما أثر ذلك ، بشكل سلبي ، في صحة الإنسان ووجوده.

ومن ثم، تعد الموارد الطبيعية مصدر عيش لكثير من الناس، ولاسيما الفقراء في المناطق القروية، فهم أكثر تضررا من سكان المدينة في الحصول على الموارد البيئية.وفي هذا، يقول أنتوني جيدنز:" تشكل الموارد الطبيعية والخدمات البيئية مصدرا مباشرا لسبل أناس كثيرين، وبخاصة الفقراء في المناطق الريفيين الذين يكونون أشد تأثرا من غيرهم عندما تتدهور نوعية البيئة، أو تكون الموجودات البيئية المتاحة لهم محدودة أو ممنوعة عنهم.وبالحفاظ على سلامة البيئة والإنتاجية، تبقى الموارد الطبيعية والخدمات البيئية خيارات سبل العيش، والطاقة، وإمكانيات التنوع متاحة.فالتنوع جوهري؛لأن الفقراء بحاجة إلى التمكن من تنويع استفادتهم من الموارد الطبيعية والخدمات البيئية مع تغير الأوضاع.[45]"

ولقد أصبح الحديث ممكنا عن الرأسمال البيئي ، إذا استعرنا مفهوم بيير بورديو(P.Bourdieu) للرأسمال، وقد تسارعت الدول، بشكل

---

[45] - أنتوني غيدنز: نفسه، ص:640-641.

حثيث، إلى الحفاظ على البيئة. ولقد أنشأت الحكومات الوطنية وزارات أو مكاتب تنفيذية خاصة تعنى بالبيئة من جميع جوانبها، وترسم مخططات إيكولوجية محلية، وجهوية، ووطنية ، ودولية ، بل أصبحت دول العالم، الآن، تتحدث عن سياسات بيئية واقعية ومستقبلية.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة للحد من أضرار البيئة

يمكن الحديث عن مجموعة من الحلول الممكنة للحد من أضرار البيئة، والعمل وفق التنمية المستديمة، وتتمثل تلك الحلول فيما يلي:

المطلب الأول: توفير الإمكانات المادية والمالية

لايمكن تحقيق التنمية المستديمة إلا بتوفير الإمكانات المادية والمالية، بمساعدة الدول الفقيرة على الحفاظ على مواردها الدورية، والحد من هشاشتها وفقرها وبؤسها، بخلق شراكات عمومية وخاصة. وفي هذا الصدد، يقول رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة **بيتر تومسون:**

" إن تمويل خطة التنمية المستديمة يتطلب استثمارات سنوية تصل إلى تسعين تريليون دولار على مدى خمسة عشر عاما...

لا نبالغ إن قلنا إن تكاليف التقاعس قد تهدد مستقبل الإنسانية على هذا الكوكب. التحول الكبير في الأنظمة المالية العالمية سيكون مطلوبا إذا ما أردنا أن نحقق أهداف التنمية المستديمة. وكما تقر خطة عمل أديس أبابا، علينا أن نستفيد من جميع مصادر التمويل، ونحن مدعوون جميعا إلى نشر الوعي العالمي بشأن الفرص التي يمكن لهذا التحول الكبير أن يقدمه للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والعمل في مجال المناخ وحماية البيئة.

ويعمل القطاع الخاص كراعي أكبر لجميع موارد العالم، وكمحرك رئيسي يقود روح المبادرة والابتكار في جميع أنحاء العالم.ولذلك فمن الحيوي أن يتم إشراك القطاع الخاص كشريك رئيسي في مناقشاتنا بشأن كيفية تعبئة الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستديمة[46]. "

إذا، يعد التمويل الضروري الحل الحقيقي والواقعي والعملي للحد من أضرار البيئة، وخلق التنمية المستديمة الصالحة للإنسان في أي مجال كان فيه قائما أو مرتحلا أو لاجئا.

المطلب الثاني: ضرورة الاهتمام بالاقتصاد الأخضر

تلح الأمم المتحدة على ضرورة الاهتمام بالاقتصاد الأخضر ؛ لأن الاقتصاد الأسود المبني على التنمية الاقتصادية الملوثة لن يسهم إلا في تخريب البيئة وتدميرها، وتغيير المناخ، ورفع درجات حرارة الكرة الأرضية. وفي هذا الصدد، يقول الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش:

" إن قطار الاستدامة قد غادر المحطة، فلتركب القطار أو تترك خلف الركب. من يفشلون في المراهنة على الاقتصاد الأخضر سيعيشون في عالم رمادي .ولكن من يتقبلون ويدعمون التكنولوجيات الخضراء سيضعون المعايير الذهبية للقيادة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

---

[46] - رئيس الجمعية العامة يؤكد على أهمية إشراك القطاع الخاص بشكل أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مركز أنباء الأمم المتحدة،

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=28629#.WU-O3raivIU

و من المنطقي أن نضع استثماراتنا في المجالات التي ستعود بأكبر الفوائد وتولد أكثر الوظائف وأكبر المكاسب الصحية، وتحدث أكبر أثر في الاحتباس الحراري.

ولا يمكن أن توجد استجابة ناجحة لتغير المناخ بدون تغيير طريقة التفكير بشأن الدور الرئيسي للنساء في التصدي لتغير المناخ وبناء المستقبل الذي نريده"[47].

وقد حدد الأمين العام أنطونيو غوتيريش خطة عمل مكونة من خمس نقاط لحشد العالم خلف العمل في مجال المناخ.

أولا :تكثيف الانخراط السياسي لرفع مستوى الجهود المبذولة للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل بكثير من درجتين مائويتين، والاقتراب قدر الإمكان من درجة مائوية واحدة ونصف.

ثانيا :تعزيز الدعم المتكامل الذي تقدمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها للحكومات التي تسعى إلى الوفاء بالالتزامات المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستديمة.

ثالثا :العمل مع الحكومات والجهات الفاعلة الرئيسة، بما فيها أرباب صناعات الفحم والنفط والغاز، لتسريع خطى تحول العالم إلى الطاقة المستديمة.

رابعا :تعزيز الجهود لتعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل التكيف، والتأقلم، وتنفيذ خطط العمل المناخية الوطنية.

47_

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=28856#.WU-R0raivIU

وخامسا :إقامة شراكات جديدة ومعززة، بما في ذلك مع القطاع الخاص، ومن خلال التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[48].

إذاً، إنها دعوة إلى اقتصاد أخضر بامتياز، يسهم في الحفاظ على كوكبنا الأرضي، بتقليص درجات الحرارة، والحد من التغيرات المناخية.

المطلب الثالث: المجتمع المدني والحفاظ على البيئة

يعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار، وتفعيل التنمية البشرية الحقيقية. ويسمى هذا المجتمع بهذا الاسم؛ لأنه يتخذ طابعا اجتماعيا مدنيا وسلميا. كما أنه مستقل عن الدولة والحكومة ، وعن كل المؤسسات الرسمية والعسكرية، على الرغم من كونه يتكامل مع المؤسسات الحاكمة تنسيقا واستشارة واقتراحا.

ويجسد المجتمع المدني مظهرا من مظاهر الديمقراطية الحديثة التي ترتكز على الحرية، والكرامة، والعدالة، والمساواة، والأخوة، والإيمان بحقوق الإنسان.ومن ثم، لا يمكن للمجتمع المدني أن يشتغل إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، ويعمل على تثبيتها وتكريسها في جميع المجالات والأصعدة والمستويات. كما أن المجتمع المدني "من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى . وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات. ثم، إن هذا

48_

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=28856#.WU-R0raivIU

النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة".[49]

ويعرف المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي (Antonio Gramsci) المجتمع المدني بأنه "مجموعة من البنى الفوقية مثل: النقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والآداب والكنيسة [50]" .

ويقابل المجتمع المدني ، لدى جرامشي، ما يسمى بالمجتمع الرسمي، أو ما يسمى بسلطة الدولة. ويعرفه المفكر الألماني هابرماس (Habermas) بقوله:" المجتمع المدني نسيج من الجمعيات والهيئات الاجتماعية التي تناقش الحلول الممكنة لبعض المشاكل المرتبطة بالمصلحة العامة.[51]"

أما الباحث المصري سعد الدين إبراهيم، فيعرفه بأنه" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتآخي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف.[52]"

ومن هنا، فالمجتمع المدني عبارة عن هيئات مدنية حرة ومستقلة، تقوم بأعمال تطوعية اختيارية لصالح الإنسان، بتنسيق مع الدولة، أو في استقلال عنها، من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

---

[49] - عبد الغفار شكر: **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2003م، ص:20.

[50] - الحبيب الجنحاني: (المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق)، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، العدد3 مارس 1999م،ص:31.

[51] - هابرماس: **ما هو المجتمع المدني؟** ترجمة: مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، سنة 1999م، ص:48.

[52] - سعد الدين إبراهيم: (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)، مقدمة كتاب: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995م، ص:5.

وما يهمنا في هذا المجتمع المدني هو ما يقوم به الأفراد ، وأخص المثقفين منهم، من أدوار ثقافية جبارة وهائلة ومهمة وقيمة، في مختلف الميادين والمجالات والفنون والمعارف والآداب، لتوعية المواطنين ذهنيا ووجدانيا وحركيا، ونشر الثقافة بينهم للقضاء على الأمية والتخلف والجهل والفقر والجوع والبطالة. بمعنى أن الثقافة تؤهل الناس لكي يزاولوا أعمالا إيجابية منتجة وهادفة وبناءة ، تكون في خدمة الوطن والأمة والإنسانية جمعاء.

ومن أمثلة المجتمع المدني في المجال البيئي منظمة السلام الأخضر (**Greenpeace**) التي تدافع عن البيئة العالمية، فهي منظمة غير حكومية لاتهدف إلى الربح، وحاضرة في أربعين دولة بأوروبا، وأمريكا الشمالية والجنوبية، وآسيا، والمحيط الهادي. ويقدر عدد منخرطيها بثلاثة ملايين موزعين عبر العالم. ومن ثم، فهي تهتم بالمشاكل الإيكولوجية، مثل: حماية المحيطات والغازات القديمة، والتخلي عن المحروقات الأحفورية، وتشجيع الطاقات المتجددة بهدف إيقاف اضطرابات مناخ الأرض، ونزع السلاح النووي، وإنهاء إصابات الإشعاعات النووية، ومنع استعمال المواد الكيماوية السامة، والوقاية من انتشار المواد المعدلة جينيا في الطبيعة.

منظمة السلام الأخضر في حماية المحيطات

المطلب الرابع: الجمعيــات البيئية

لا أحد ينكر أهمية الجمعيات المدنية بمختلف أنواعها (جمعيات ثقافية، وجمعيات رياضية، وجمعيات اجتماعية، وجمعيات سياسية، وجمعيات بيئية، وجمعيات سياحية)، في خدمة التنمية البشرية المستديمة، فهي التي تقوم بتأطير الأفراد تأطيرا مهاريا أو سلوكيا أو عمليا، وتوعيتهم توعية دينية وأخلاقية وسياسية ووطنية وقومية وإيكولوجية، وتغيير سلوكهم تغييرا إيجابيا، وتكوينهم تكوينا تخصصيا نوعيا، أو تكوينا شاملا وموسوعيا. بل تقوم هذه الجمعيات بدور تثقيفي وتنموي وتوعوي لافت للنظر ، في شكل مبادرات فردية أو جماعية.

كما تسهم هذه الجمعيات في تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة في البلاد؛ لما تقوم به من مهام علاجية نفسية واجتماعية وإرشادية بغية توجيه الأطفال والشباب والبالغين نحو المواطنة الصالحة. وقد تكون

هذه الجمعيات البيئية مدعمة أو غير مدعمة. لكن هدفها الوحيد هو توعية المواطن، وتكوينه تكوينا مهاريا مفيدا، وتأطيره سياسيا واجتماعيا وثقافيا وعقديا، وتوجيهه وجهة حسنة.

وينبغي على الجمعيات المدنية أن نهتم بالبيئة في إطار سياسة التنمية المستديمة، بالعناية بالطبيعة، والحفاظ على الرأسمال البيئي، وترشيد الناس إلى كيفية التعامل مع الموارد التي يمتلكها المجتمع، والسعي الحثيث نحو الحد من التلوث الهوائي والمائي والبري، وتنظيف الأنهار والبحار والمحيطات، وجمع النفايات الصلبة، بالبحث عن مطارح صالحة لحرقها، والتخلص منها بطريقة بيئية مثلى، وتوعية المواطنين بأهمية العناية بالبيئة في البوادي والمدن.

المطلب الخامس: الاستماتة في النضال الإيكولوجي

بما أن كوكبنا مهدد على المستوى البيئي، فلابد من نضال بيئي وإيكولوجي مستميت لمنع الملوثين المجرمين من إفساد الأنساق

الإيكولوجية وتدميرها وتخريبها ، ولابد من الوقوف في وجه المعامل والمصانع والمؤسسات التي لاتحترم قوانين البيئة المحلية والوطنية والعالمية، بإعداد مجموعة من الشباب المنخرطين ، بقيادة رشيدة يسوسها مجموعة من المثقفين العضويين الغيورين على حماية البيئة، والدفاع عن الموارد الطبيعية.

ولابد أيضا من العمل الجاد والسعي الحثيث من أجل ربط التنمية الاقتصادية والمجتمعية بالمنطلق البيئي والإيكولوجي قصد خلق تنمية حقيقية شاملة ونظيفة، باستبدال الاقتصاديات السوداء باقتصاديات خضراء.

المطلب السادس: الأحزاب البيئية

لم تعد وظيفة الأحزاب السياسية مقتصرة على التأطير السياسي، وإعداد المواطنين للانتخابات المحلية والجهوية والوطنية، أو شرح البرامج السياسية ، أو توعية الشعب سياسيا وإيديولوجيا فحسب، بل لابد أن تعنى بوظيفة إستراتيجية جديدة هي الكفاح من أجل بيئة

خضراء، وتكوين الأتباع في المجال الإيكولوجي، ووضع مخططات إيكولوجية مستقبلية.

ويعني هذا ألا تقتصر البرامج الحزبية على ماهو سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي فقط، بل لابد من تحديد توجهات الحزب فيما يتعلق بالسياسية البيئية في الحاضر والمستقبل ، بربط النظري بالعملي والميداني والواقعي، كما تفعل الأحزاب الخضراء في دول الشمال التي تدافع عن التوجه الإيكولوجي لإسعاد البشرية ماديا ، ومعنويا ، ونفسيا ، وروحيا.

المطلب السابع: النقابات البيئية

للنقابات دور مهم في الدفاع عن المتطلبات والحاجيات البيئية في الحاضر والمستقبل، ويمكن لها أن تمارس ضغوطها على الحكومات المتعاقبة لتهتم بالبيئة، وتضع مخططات إيكولوجية بغية تنفيذها وتدبيرها لصالح الإنسانية. وبهذا، تتجاوز النقابة أدوراها الكلاسيكية التي تتمثل في الدفاع عن حقوق العمال الطبيعية

والمشروعة، وعليها أن توجه اهتمامها إلى القضايا الإيكولوجية بالدفاع عنها، وحشد الجماهير الشعبية للوقوف في وجه الحكومات التي ترفض تطبيق المقررات التنموية ، وتمتنع عن تطبيق سياسة البيئة المستديمة.

ومن جهة أخرى، يمكن تأسيس أحزاب خضراء نشيطة وفاعلة ، وتأسيس أيضا نقابات خضراء للدفاع عن الموروث البيئي والإيكولوجي الذي يتمتع به مجال جغرافي ما.

المطلب الثامن: دور الأمم المتحدة في الدفاع عن البيئة المستديمة

لمنظمة الأمم المتحدة رسالة جسيمة ومسؤولية صعبة، مادامت هي المشرفة على مستقبل هذه الأرض ، وينبغي عليها أن تنبه الشعوب والمجتمعات الدولية والإنسانية إلى ما ينتظر كوكبنا الأرضي من

مخاطر وآفات وأزمات كارثية ، سيكون لها عواقب وخيمة على البشرية إن عاجلا، وإن آجلا.

ويكمن دور الأمم المتحدة في تنظيم ندوات ومؤتمرات واجتماعات في معظم بقاع العالم لمناقشة قضايا البيئة، والضغط على الدول والحكومات لتنفيذ التنمية المستديمة لصالح الفقراء والبائسين ، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وخلق تعاون بين دول الشمال ودول الجنوب، و تقديم سياسات توجيهية وخطط لتطبيقها على المستوى الدولي والوطني والقطاعي.

ولقد نظمت الأمم المتحدة، منذ سنوات السبعين من القرن الماضي، مؤتمرات عديدة لمدارسة مجموعة من القضايا الإيكولوجية، منها: التلوث، والاحتباس الحراري، و التغير المناخي، والتصحر، وتردي التربة، وتلوث المحيطات، والطاقة المتجددة...

ومازالت أنشطة الأمم المتحدة مستمرة إلى يومنا هذا بالضغط على الدول الغنية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، بالتوقيع على بروتوكول كيوطو (اليابان) من أجل الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وقد سطرت الأمم المتحدة برنامجا إيكولوجيا لجعل التنمية في خدمة البيئة من بين أهدافه:

❶ تشجيع التعاون في مجال البيئة، واستشارة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي حول الإجراءات اللازم تبنيها؛

❷ تحفيز الأنشطة الضرورية من أجل احتواء التهديدات الكبرى؛

❸ تتبع حالة البيئة عبر العالم، وضمان نشر المعطيات والمعلومات المحصلة عن البيئة؛

❹ تسهيل التنسيق بين أنشطة هيئة الأمم المتحدة في مجال البيئة عن طريق التعاون والمشاركة، وربط هذه الأنشطة بالانشغالات البيئية المساعدة على إعداد وسائل أو أدوات بيئة دولية[53].

كما تحتفل بلدان العالم، بإشراف الأمم المتحدة، باليوم العالمي للبيئة في 5يونيو من كل سنة لتحسيس المواطنين بأهمية البيئة ودورها الإيكولوجي والمجتمعي والتنموي.

المطلب التاسع: تفعيل القوانين البيئية

تسعى كثير من الدول، اليوم، إلى إصدار قوانين بيئية وطنية وقومية، إلى جانب القانون الدولي الخاص بالبيئة بغية تجريم السلوكيات الملوثة، أو معاقبة الأفراد والحكومات والشركات

53 - http/www.unep.org/ressoures/gov/french/mandate.osp (2007-04-07).

والمصانع والدول التي تسبب في تلويث الكرة الأرضية من قريب، أومن بعيد. وبالتالي، تسهم في تخريب الأنساق الإيكولوجية.

وقد ظهر أول قانون دولي لحماية البيئة في سنوات السبعين من القرن الماضي، بعد مجموعة من الاتفاقيات البيئية والإيكولوجية. ويمكن الحديث، اليوم، عن مجموعة من القوانين البيئية الغربية والعربية (المغرب، والكويت، ومصر، وتونس، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، وسوريا، ولبنان...).

ومن ناحية أخرى، يمكن الحديث عن شرطة بيئية إيكولوجية متخصصة، هدفها الرئيس هو حماية الموروث البيئي بحدة وأمانة ومسؤولية صارمة.

المطلب العاشر: تحسين الإدارة البيئية

لايمكن تحقيق تنمية بشرية مستديمة إلا بإيجاد إدارة محوكمة جيدة تحسن تدبير المشاريع البيئية، وتربط التنمية الاقتصادية بالمدخلات البيئية ومخارجها وعملياتها بشكل عضوي نسقي وتفاعلي. ومن

هنا، " تدعو حزمة الخطط التنموية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة إلى إدارة بيئية ومدينية أفضل، وبخاصة لحماية الفقراء؛ إذ ليس من قبيل الصدف أن كثرة من أشد مناطق العالم فقرا تعاني من تقلبات وتعرضات مناخية هائلة- تتطلب إدارة بيئية سليمة.

وتشمل هذه الأوضاع مناطق استوائية وشبه استوائية غير حصينة في وجه تراوحيات في سقوط الأمطار ودرجات الحرارة، تدفعها عواصف" ألـ- نينو"؛ كما تستشعر مثل هذه المناطق تأثيرات التغير المناخي الطويل الأمد. بالإضافة إلى ذلك، أجهدت المنظومات البيئية في بلدان عديدة، ذات مداخيل منخفضة وتنمية بشرية متواضعة، بفعل نمو سكاني متسارع ونشاطات تجارية عشوائية. وتؤدي هذه الضغوط إلى فقدان البيئة الطبيعية ، عبر إزالة الأحراش وطغيان الطرق والمدن والأراضي الزراعية- وأيضا بسبب نضوب موارد نادرة مثل الطبقات الصخرية المختزنة للمياه العذبة والمسامك الساحلية. ثمة تحد ذو صلة بالوضع يشمل تدبير أمر التوسع المتسارع للحياة المدينية (المدننة)، لحماية الصحة وفرص الحصول على أساسيات من أسباب الراحة للإنسان؛ مثل الأرض والسكن والتقلبات ومياه الشرب المأمونة ونظم الصرف الصحي وغير ذلك من البنى التحتية.وتتطلب مثل هذه الجهود تخطيطا مدينيا دقيقا واستثمارات عامة كبيرة جدا."[54]

ويعني هذا ضرورة اعتماد الحكومات والمجتمعات لسياسية بيئية وإيكولوجية سليمة قائمة على الحكامة الجيدة، وتدبير أمثل للموارد والمنتجات.

ولابد من اتباع سياسة بيئية مدروسة على الصعيد الحكومي؛ إذ "ينبغي على التدخلات التي تفرضها السياسات البيئية أن تحسب

[54] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2003م.

حسابا لوقع النشاطات الاقتصادية على الموجودات البيئية؛ إذ ينبغي أن تميز حسابات الدخل القومية (مثل الناتج المحلي الإجمالي) بين الدخل المستمد من الاستعمال المستديم للموارد الطبيعية (الزراعة والحراجة المستديمتين) وبين الدخل الناشئ عن نشاطات تخفض مخزونات مصادر القوة الطبيعية (استخراج المعادن والنفط).كما يتعين أن تشمل هذه الحسابات تأثيرات النشاطات الاقتصادية على الجودة والإنتاجية البيئية، مثل التدهور في نوعية التربة والمياه.

وتضع مثل هذه الحسابات الخضراء المشكلات البيئية في هيكلية تفهمها وزارات الاقتصاد؛ كما تشجع راسمي السياسة في وزارات المالية والتخطيط والقطاعات على إبداء اهتمام أكبر بالتدهور البيئي.وعندما تؤخذ في الحسبان تكاليف التدهور البيئي ونضوب الموارد الطبيعية، يتحول معدل المدخرات الصافية لإفريقيا جنوب الصحراء من إيجابي إلى سلبي في معظم السنوات بين عامي 1976و2000."[55]

ويعني هذا كله وضع سياسة إدارية إيكلوجية بامتياز، تهتم بوضع الخطط التنموية وفق المقاربات البيئية لتحقيق التنمية المستديمة.

[55] - أنتوني غيدنز: نفسه، ص:641-642.

المطلب الحادي عشر: المقاربـــة التشاركيـــة

لا يمكن تحقيق التنمية المستديمة إلا بالأخذ بسياسة المقاربة التشاركية. بمعنى أنه من الضروري الانفتاح على الشركاء والفاعلين الداخليين أو الخارجيين في إطار جودة الحكامة بغية تحصيل الدعم المادي والمالي والمعنوي. ولابد أن تخضع هذه الشراكات لمعطيات تشريعية وقانونية ، وألا تتعارض مع أهداف الدولة من جهة، وأهداف التنمية البشرية المستديمة من جهة أخرى. ومن هنا، نجد دول الجنوب، ولاسيما الدول العربية منها، تبرم شراكات متنوعة مع دول الشمال على أساس التواصل والتعارف والتبادل الاقتصادي و الثقافي والإيكولوجي، أو على أساس التحاور والتعايش والتقارب والتسامح.

ومن باب العلم فالشراكة داخلية وخارجية، فيمكن للدولة أو المؤسسات ومرافق الدولة أن تدخل في شراكات داخلية مع الجمعيات أو المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستديمة. كما يمكن للمجتمع المدني أن يدخل في شراكات خارجية ، بعد استشارة الدولة، إن أمكن ذلك، لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستمرة، وتمكينها في المجتمع على جميع الأصعدة والمستويات، وفي مختلف الميادين والمجالات وفنون المعرفة .

المطلب الثاني عشر: الإعـــلام الإيكولوجي

ثمة مجموعة من القنوات الإعلامية الإذاعية والتلفزية والفضائية والصحفية في الغرب تعنى بالثقافة البيئية والإيكولوجية في كل ممارساتها وتجلياتها وأنواعها وتنظيراتها، بينما نفتقدها في كثير من دول الجنوب، أو دول العالم العربي، مقارنة بقنوات الغناء والإشهار والأخبار ...

ومن ثم، ينبغي أن تتكلف هذه القنوات التلفزية والفضائية والإعلامية بعرض مختلف الإنتاجات الإيكولوجية العربية والغربية على حد سواء، مع تقديم برامج وندوات ثقافية حول الإبداعات الإيكولوجية الفردية والجماعية.

وبما أن عصرنا هو عصر المعلومات والرقميات، فمن الأفضل تشجيع المواقع الإلكترونية التي تعنى بالفعل البيئي بدعمها ماديا وماليا ومعنويا؛ لأن هذه المواقع الافتراضية لها قدرة كبيرة وسريعة على نشر التوعية البيئية بين أفراد المجتمع، ونقل المعلومات والمعارف والنظريات الإيكولوجية المهمة، دون أن تخضع للمراقبة الأمنية، أو مقص الرقيب. وتسعفنا ، كذلك، في عملية تبادل الآراء والأفكار والمعطيات والمعلومات.

وخلاصة القول، تلكم نظرة مختصرة ومقتضبة إلى علاقة الإنسان بالتنمية من جهة، وعلاقته بالبيئة من جهة أخرى.

ويتبين لنا، من هذا كله، في إطار المقاربة النسقية التفاعلية ، أنه لايمكن الفصل بتاتا بين التنمية الاقتصادية والبيئة الخضراء نظرا للعلاقة الوظيفية والعضوية بين المدخلين التنموي والبيئي.

وقد ترتب عن هذا الربط النسقي بين التنمية والبيئة الحديث عن تنمية مستديمة شاملة ومتكاملة، تجمع بين التنمية والبيئة جمعا بنيويا

يصعب الفصل بينهما. وبالتالي، نقول جازمين: لا بيئة دون تنمية، ولا تنمية دون بيئة. وقد آن الأوان للانتقال من اقتصاد عالمي أسود إلى اقتصاد عالمي أخضر.

الخاتمة

وهكذا، يتبين لنا، مما سبق ذكره، أنه لايمكن فصل التنمية عن البيئة، فلا تنمية بدون الحفاظ على البيئة ، ولايمكن الحديث عن البيئة في غياب التنمية الحقيقية الشاملة. ويعني هذا ربط التنمية بالبيئة ربطا نسقيا وجدليا وعضويا ووظيفيا، ضمن ما يسمى **بالتنمية المستديمة** التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة أخرى. وبهذا، يكون هناك نوع من التكامل والاندماج النسقي بين المكونين الرئيسين: التنمية والبيئة.

علاوة على ذلك، فقد لاحظنا أن التنمية المستديمة لها تأثيرها المباشر وغير المباشر في المجتمع إيجابا وسلبا. كما للمجتمع تأثيره في التنمية المستديمة بالمواصفات التقويمية نفسها.أي: هناك علاقة وطيدة تجمعهما في بوتقة واحدة جدليا ونسقيا وتفاعليا.

وعليه، تهدف التنمية المستديمة إلى بناء مجتمع متكامل ومتوازن اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، ونفسيا، وإيكولوجيا. وفي المقابل، يستطيع هذا المجتمع أن يخلق تنميته الحقيقية والشاملة والمستمرة بالحفاظ على البيئة، والعناية بالموارد المتجددة، والقضاء على التلوث، والتقليل من درجات الاحتباس الحراري، والتحكم في النفايات الصلبة، ومواجهة التصحر ، والحد من تعرية التربة الزراعية، واستنزاف الفرشات المائية.

وهكذا، لايمكن للمجتمع أن يسهم في خلق تنميته المستديمة إلا بالتوعية والنضال والكفاح الإيكولوجي المستميت لكي تتبوأ البيئة مكانتها السامية، ضمن الخطط التنموية الإستراتيجية التي تضعها

الحكومات ضمن أولوياتها التنفيذية، وتخطط لها كذلك الأحزاب السياسية ضمن برامجها الانتخابية.

دون أن ننسى الدور المهم الذي يقوم به المجتمع المدني في تدبير القضايا الإيكولوجية في علاقتها بالتنمية، وفق سياسية بيئية حكيمة ورشيدة وهادفة وبناءة ، مع تمثل سياسية بيئية ناجحة، ضمن ما يسمى بالحكامة الإيكولوجية الجيدة.

وعلى العموم، يتراءى لنا أن ثمة علاقة جدلية وتفاعلية ونسقية متكاملة بين التنمية والبيئة، لايمكن الفصل بين هذين المدخلين، بأي شكل من الأشكال، وإلا سنرتكب جريمة كبرى ووخيمة في حق كوكبنا الأرضي الذي خسر أناقته المعتادة، وبهاءه الجميل ، واخضراره اليانع، ويعود ذلك إلى التلوث، والاحتباس الحراري، والتغير المناخي...

ونقول متفائلين: قد آن الأوان لاستبدال الاقتصاديات التنموية السوداء بالاقتصاديات الخضراء.

ثبت المصادر والمراجع

المصادر العامة:

1-ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة 2003م.

المراجع باللغة العربية:

2-أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية**، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، الطبعة الأولى سنة 1987م.

3- أنتوني غدينز: **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 2005م.

4-جورج قرم: **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي**، سلسلة دراسات التنمية البشرية، العدد 6، بيروت، لبنان، 1997م.

5- خيري عزيز: **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 1983.

6- عبد العزيز مرعي ومنير أسعد عبد الملك: **أصول علم الاقتصاد: التوازن الاقتصادي**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

7- عبد الغفار شكر: **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2003م.

8- سمير أمين: **التطور اللامتكافئ**، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، لبنان سنة 1974.

9- المهدي المنجرة: **حوار التواصل من أجل حوار معرفي عادل**، دار وليلي للطباعة والنشر، مراكش، المغرب، الطبعة السادسة سنة 2000م.

10- هابرماس: **ما هو المجتمع المدني؟** ترجمة: مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، سنة 1999م.

المراجع باللغة الأجنبية:

14-Alain Touraine : ***Sociologie de l'action***, Paris, Éditions du Seuil, 1965, 506 p.

15-Émile Durkheim, **De la division du travail social.**1893.

16-Georges Balandier : **Les pays sous-développés: aspects et perspectives**, Paris, cours de droit 1959.

17- Georges Balandier : **Les pays en voie de développement : analyse sociologique et politique,** Paris, cours de droit1961.

18-Georges Balandier : (dir.) **Le Tiers-Monde, sous-développement et développement,** Paris, PUF-INED.1957.

19-Gilbert Rist : **Il était une fois le développement** (avec Fabrizio Sabelli), Éditions d'en bas, coll. « Forum du développement », Lausanne, 1986.
20-Immanuel Maurice Wallerstein : **Les Inégalités entre les États dans le système international : origines et perspectives**, Centre québécois des relations internationales, 1975.
21-Karl Marx, ***Le Capital,*** *Livre I. Le procès de production du capital* (éditions sociale) dans la traduction établie sous la direction de Jean-Pierre Lefebvre.

22-Karl Marx, **Le Capital**, Livre III, Le procès d'ensemble de la production capitaliste (dans la traduction de Cohen-Solal et Gilbert Badia)

23-Karl Marx**, Le Capital, Livre II, Le procès de la circulation du capital** (dans la traduction de Erna Cogniot, Cohen-Solal, Gilbert Badia)

24-Michael D. Mehta et Eric Ouellet**, Environmental Sociology: Theory and Practice,** Captus Press, 1995.
25-Montesquieu **: Lettres Persanes** .Première parution en 1973.Édition de Jean Starobinski. Nouvelle édition en 2003. Collection Folio classique (n° 3859), Série Prescriptions, Gallimard.
26-Nathalie Lewis (dir.), Rémi Barbier (dir.) *et al.* **Manuel de sociologie de l'environnement,** Presses de l'Université Laval, 2012.

27-Olivier de Sardan J.-P. **Anthropology and development. Understanding contemporary social change.** London: Zed Books.2005.
28-René Dumont : **Le mal-développement en Amérique latine. Mexique, Colombie, Brésil** avec Marie-France Mottin, 1981 (Le Seuil, Paris, coll. « L'Histoire immédiate »)

29-Riley Dunlap: « Environmental Sociology: A New Paradigm », **The American Sociologist**, volume 13, février 1978.
30-Samir Amin : **L'impérialisme et le développement inégal**, 1976.
31-Serge Latouche **:** **Faut-il refuser le développement ?,** Paris, PUF, 1986.
32-William Catton et Riley Dunlap, « A New Ecological Paradigm for Post-Exuberant Sociology », **American Behavioral Scientist,** septembre 1980.

المقالات:

33- أبو بكر أحمد باقادر: (العلوم الاجتماعية والواقع الفكري عند المسلمين)، **مدخل لتكوين طالب العلم في العلوم الإنسانية،** الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبع الثانية سنة 2013م.

34- الحبيب الجنحاني: (المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق)، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، العدد3 مارس 1999م.

35- حماد الطاهري: (الجهة ورهانات التنمية الاجتماعية)، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، المغرب، العدد16، 1998م.

36- خالد السبع النجار: (إستراتيجية جديدة للتنمية في الوطن العربي)، **مجلة الفيصل**، السعودية، العدد:93دجنبر1984م.

37- خلاف خلف خلاف: (التنمية في عالم يفتقر على المساواة)، **مجلة الفيصل**، السعودية، العدد: 166، نونبر1990م.

38- سعد الدين إبراهيم: (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)، مقدمة كتاب: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995م.

39- عماد أبركان: (الولاة والعمال في النموذج المغربي للإدارة المحلية وسؤال الحكامة الترابية)، **مجلة مسالك**، المغرب، العدد:31-32، السنة 11، 2015م.

40- كاظم حبيب: (العولمة ومخاوف العالم العربي)، **مجلة عيون**، عدد11، سنة 2001م.

التقارير:

41- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2003م.

42- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011: الدوائر الأربعة للحلقة المفرغة: حالات قطرية .

43-التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2001م.

44- كتابة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة: **دليل مرجعي للإعلاميين**، طبعة 2004م.

الروابط:

45- AFP (Agence France presse) ,8avril 2004.
http/www.unep.org/ressoures/gov/french/mandate.osp (2007-04-07).
46http://foussaoun.canalblog.com/archives/2007/10/18/6579891.html

47http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=28629#.WU-O3raivIU

48http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=28856#.WU-R0raivIU
50- **L'Atlas diplomatique**, janvier2006.

السيــرة العلــمية:

- جميل حمداوي من مواليد مدينة الناظور (المغرب).

- حاصل على دبلوم الدراسات العليا سنة 1996م.

- حاصل على دكتوراه الدولة سنة 2001م.

- حاصل على إجازتين:الأولى في الأدب العربي، والثانية في الشريعة والقانون.

- أستاذ التعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالناظور.

- أستاذ الأدب الرقمي ومناهج النقد الأدبي بماستر الكتابة النسائية بكلية الآداب بتطوان.

- أستاذ الأدب العربي، ومناهج البحث التربوي، والإحصاء التربوي، وعلوم التربية، والتربية الفنية، والحضارة الأمازيغية، وديدكتيك التعليم الأولي، والحياة المدرسية والتشريع التربوي...

-أديب ومبدع وناقد وباحث، يشتغل ضمن رؤية أكاديمية موسوعية.

- حصل على جائزة مؤسسة المثقف العربي (سيدني/أستراليا) لعام 2011م في النقد والدراسات الأدبية.

- حصل على جائزة ناجي النعمان الأدبية سنة2014م.

- عضو الاتحاد العالمي للجامعات والكليات بهولندا.

- رئيس الرابطة العربية للقصة القصيرة جدا.

- رئيس المهرجان العربي للقصة القصيرة جدا.

- رئيس الهيئة العربية لنقاد القصة القصيرة جدا.

- رئيس الهيئة العربية لنقاد الكتابة الشذرية ومبدعيها.

- رئيس جمعية الجسور للبحث في الثقافة والفنون.

- رئيس مختبر المسرح الأمازيغي.

- عضو الجمعية العربية لنقاد المسرح.

-عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية.

- عضو اتحاد كتاب العرب.

-عضو اتحاد كتاب الإنترنت العرب.

-عضو اتحاد كتاب المغرب.

- من منظري فن القصة القصيرة جدا وفن الكتابة الشذرية.

- مهتم بالبيداغوجيا والثقافة الأمازيغية.

- ترجمت مقالاته إلى اللغة الفرنسية و اللغة الكردية.

- شارك في مهرجانات عربية عدة في كل من: الجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، والأردن، والسعودية، والبحرين، والعراق، والإمارات العربية المتحدة،وسلطنة عمان...

- مستشار في مجموعة من الصحف والمجلات والجرائد والدوريات الوطنية والعربية.

- نشر أكثر من ألف وثلاثين مقال علمي محكم وغير محكم، وعددا كثيرا من المقالات الإلكترونية. وله أكثر من (154) كتاب ورقي، وأكثر من مائتي وعشرين كتاب إلكتروني منشور في موقعي (المثقف) وموقع (الألوكة)، وموقع (أدب فن).

- ومن أهم كتبه: فقه النوازل، ومفهوم الحقيقة في الفكر الإسلامي، ومحطات العمل الديدكتيكي، وتدبير الحياة المدرسية، وبيداغوجيا الأخطاء، ونحو تقويم تربوي جديد، والشذرات بين النظرية والتطبيق، والقصة القصيرة جدا بين التنظير والتطبيق، والرواية التاريخية، تصورات تربوية جديدة، والإسلام بين الحداثة وما بعد الحداثة، ومجزءات التكوين، ومن سيميوطيقا الذات إلى سيميوطيقا التوتر، والتربية الفنية، ومدخل إلى الأدب السعودي، والإحصاء التربوي، ونظريات النقد الأدبي في مرحلة مابعد الحداثة، ومقومات القصة القصيرة جدا عند جمال الدين الخضيري، وأنواع الممثل في التيارات المسرحية الغربية والعربية، وفي نظرية الرواية: مقاربات جديدة، وأنطولوجيا القصة القصيرة جدا بالمغرب، والقصيدة الكونكريتية، ومن أجل تقنية جديدة لنقد القصة القصيرة جدا ، والسيميولوجيا بين النظرية والتطبيق، والإخراج المسرحي، ومدخل إلى السينوغرافيا المسرحية، والمسرح الأمازيغي، ومسرح الشباب بالمغرب، والمدخل إلى الإخراج المسرحي، ومسرح الطفل بين التأليف والإخراج، ومسرح الأطفال بالمغرب، ونصوص مسرحية،

ومدخل إلى السينما المغربية، ومناهج النقد العربي، والجديد في التربية والتعليم، وببليوغرافيا أدب الأطفال بالمغرب، ومدخل إلى الشعر الإسلامي، والمدارس العتيقة بالمغرب، وأدب الأطفال بالمغرب، والقصة القصيرة جدا بالمغرب،والقصة القصيرة جدا عند السعودي علي حسن البطران، وأعلام الثقافة الأمازيغية...

- عنوان الباحث: جميل حمداوي، صندوق البريد1799، الناظور62000، المغرب.

- جميل حمداوي، صندوق البريد10372، البريد المركزي تطوان 93000، المغرب.

- الهاتف النقال:0672354338

- الهاتف المنزلي:0536333488

- الإيميل:Hamdaouidocteur@gmail.com

Jamilhamdaoui@yahoo.

الغلاف الخارجي

إن ثمة علاقة جدلية وتفاعلية ونسقية متكاملة بين التنمية والبيئة، لايمكن الفصل بين هذين المدخلين، بأي شكل من الأشكال، وإلا سنرتكب جريمة كبرى ووخيمة في حق كوكبنا الأرضي الذي خسر أناقته المعتادة، وبهاءه الجميل ، واخضراره اليانع؛ بسبب التلوث، والاحتباس الحراري، والتغير المناخي...وقد آن الأوان لاستبدال الاقتصاديات التنموية السوداء بالاقتصاديات الخضراء.